جامعة الأزهر -
كلية اللغة العربية بالقاهرة

من أبواب الكتاب

باب الأفعال التي تستعمل وتلغى

دراسة وتحليل

تأليف

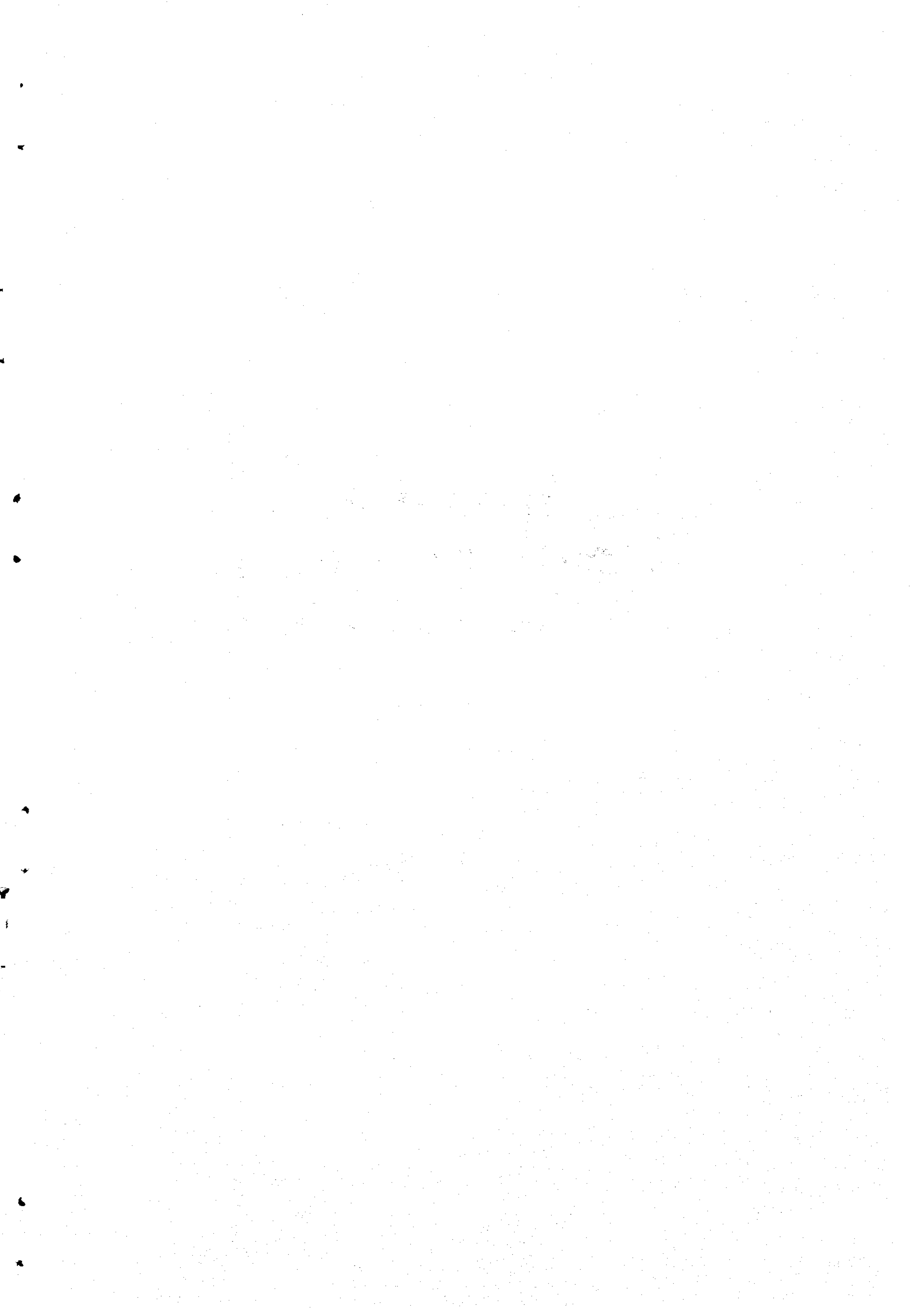
د. عبد العظيم فتحي خليل

أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الأولى

(١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)

بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان ، وعلمه البيان ، وميزه بفصاحة اللسان ، وذكاء الجنان ، وصلي الله على سيدنا محمد أكمل بني الإنسان ، وأفصح ولد عدنان .

وبعد ..

فهذا باب من أبواب الكتاب صحبته زمنا ليس بالقصير دراسة وتدريسا ، وحاولت أن أتعرف على خفاياه وأسبر غوره بعيدا عن التأثر بما كتبه الشراح تارة ، ومستنيرا بشروحهم تارة أخرى .

كما حاولت أن أوضح ما فيه من إبهام يتعلق بالعبارة ، وأن أبرز ما فيه من عناصر وخصائص ، وأن أدلي بدلوي في مسائله نقدا وترجيحا ، وقد رأيت تقسيم ما ورد فيه من نصوص سيبويه إلى مباحث ، مع المحافظة على سياق النص كما ورد في الكتاب ، وأضفت إلى ذلك مبحثين ، فصارت مباحثه عشرة ، وهذا بيانها :

المبحث الأول : عنوان الباب .

المبحث الثاني : أفعال القلوب وعملها .

المبحث الثالث : حكم الإلغاء ومواضعه .

المبحث الرابع : القول وأحكامه .

المبحث الخامس : إلغاء مصدر الفعل القلبي .

المبحث السادس : توكيد الفعل الملغي .

المبحث السابع : من أحكام أفعال القلوب .

المبحث الثامن : من أحكام أي .

المبحث التاسع : متممات الباب .

المبحث العاشر : تعقيب ونقد .

وقد أتبعت هذه المباحث بخاتمة تتضمن أهم نتائج البحث .

وأسأل الله تعالى أن ينفع به ، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه إنه سميع مجيب .

المؤلف

* * *

المبحث الأول : عنوان الباب

قال سيبويه : " هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى " [١] .

* « هذا » : كثيرا ما يصدر سيبويه أبواب كتابه باسم الإشارة ، وقد تساءل السيرافي [٢] في شرحه للكتاب عن ذلك بقوله : إلام أشار سيبويه بقوله « هذا » والإشارة بها تقع إلى حاضر ؟ ثم أجاب بأن ذلك يحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون أشار إلى ما في نفسه من العلم ، وذلك حاضر ، كما يقول القائل : قد نفعنا علمك هذا الذي تبثه ، وكلامك هذا الذي تتكلم به .

والثاني : أن يكون أشار إلى متوقع قد عرف وانتظر وقوعه في أقرب الأوقات إليه ، فجعله كالكائن الحاضر تقريباً لأمره كقول القائل : هذا الشتاء مقبل ، وهذا الخليفة قادم ، ومثله قول الله عز وجل : ﴿ هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون ﴾ [٣] .

والثالث : أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه ، كقولك : هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب ، وإنما وضع ليشهدوا ، وما شهدوا بعد .

أقول : ولعل أقرب هذه الأوجه إلى القبول هو الوجه الثاني ، فإن المؤلف للباب أو الكتاب لا يستحضر في نفسه عند البدء به جميع ما

---

(١) الكتاب ١/ ١١٨ .   (٢) شرح كتاب سيبويه ١/ ٤٥ .

(٣) الرحمن : ٤٣ .

يتكون منه من جزئيات ، كما أن وضع كلمة الإشارة مع عدم الإشارة بها للإشارة بها عند الحاجة ليس مناسبا لمقام التأليف .

* « باب » : « الباب » في اللغة : مدخل البناية أو البيت أو الغرفة أو نحوها ، ويطلق على ما يسد به المدخل من خشب أو حديد أو غيرهما [١] ، ويعرّف بأنه : فرجة في ساتر يتوصل بها من خارج إلى داخل أو من داخل إلى خارج ، وهو حقيقة في الأجسام كباب المسجد ، ومجاز في المعاني كـ « باب الصلاة » ، ولهذا سمي به كل ما يتوصل به إلى شيء ، وذكر أبو البقاء [٢] في تعريفه أنه طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد ، قال : « وقد يسمى به ما دل على مسائل من صنف واحد » .

* و« الأفعال » : جمع « فعل » ، وهو في اللغة : العمل [٣] ، أو الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما [٤] .

وفي الاصطلاح : ـ كما في الكتاب ـ أمثلة أخذت من ألفاظ الأحداث وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع .

قال سيبويه [٥] : فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا : اذهب واقتل واضرب ، ومخبرا : يقتل ويذهب ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت .

---

(١) المعجم الوسيط (بوب) ، الرائد ١/ ٢٩٧ .

(٢) الكليات ص ٢٤٩ .

(٣) المعجم الوسيط (فعل) .

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٨ .

(٥) الكتاب ١/ ١٢ .

وقد تعددت تعريفات النحويين للفعل ، ومما ذكروه في ذلك :

- الكلمة التي تسند إلى شيء ولا يسند إليها شيء [١] .

- كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى [٢] .

- ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة [٣] .

- وقال أبو حيان [٤] : أحسن ما حد به الفعل أن يقال : الفعل كلمة متعرضة ببنيتها لزمان معناها .

- وفي شرح المفصل لابن يعيش [٥] : كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان .

وأرى أن الأدق في ذلك أن يقال : مقترنا بزمان [٦] ؛ لأن المقترن بالزمان هو المعنى لا الكلمة .

* و« تستعمل » : مضارع استُعمل ، ويقال في اللغة : استعمل الآلة : أي عمل بها ، واستعمل فلانا : اتخذه عاملا ، واستعمل الثوب ونحوه : استخدمه فيما يعدّ له [٧] .

فمعنى « تُستَعمل » يُعمل بها فيما بعدها من ألفاظ ، أو تتخذ

---

(١) الإرشاد ص ٧٣ . (٢) الفصول الخمسون ص ١٥٢ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٨ .

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١ / ٤٨ .

(٥) ٧ / ٢ . (٦) انظر أسرار العربية ص ١١ .

(٧) المعجم الوسيط (عمل) ، والرائد ١ / ١١٤ .

عاملة فيما بعدها من الألفاظ ، أو تستخدم في ما أعدت له وضعا ، وهو نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، نحو : علمت زيداً حاضراً .

* و« تُلغى » : أي يُبطل عملها فيما بعدها ، من ألغى الشيء : أبطله .

والإلغاء في الاصطلاح : إبطال عمل العامل لفظا وتقديرا ، ويقابله التعليق ، وهو إبطال عمله لفظا لا تقديرا [١] .

وقد عرف بعضهم الإلغاء بأنه ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع ، والتعليق بأنه ترك العمل لفظا لا معنى لمانع [٢] .

وأرى أن الأدق استبدال المعنى في ذلك بالتقدير ؛ لأن الإلغاء والتعليق لا تعلق لهما بالمعنى ، وإنما يتعلقان بالعمل والإعراب ، وأما معنى الفعل فهو ثابت ومراد في جميع أحواله من إعمال وإلغاء وتعليق .

وهذا الباب عبر عنه سيبويه أيضا بقوله : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » [٣] ، وقد تعددت أسماؤه لدى النحويين ، ومن أسمائه :

- باب « ظن » وأخواتها أو ظننت وأخواتها ، وهذا هو الكثير الشائع [٤] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٨٦ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٩ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٧٨ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٨ .

(٣) الإيضاح ص ١٣٣ ، والملخص ١/ ٢٥٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٠٤ ==

- باب « حسب » وأخواتها [١] .
- باب أفعال القلوب [٢] .
- باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر [٣] .
- باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ليس لك أن تقتصر على أحدهما [٤] .
- باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين [٥] .

وقال ابن مالك [٦] في تسميته : باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليهما « كان » والممتنع دخولها عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام فتنصبهما مفعولين .

وموضوع هذا الباب عند سيبويه هو الأفعال التي تعمل فيما بعدها تارة ، وتلغى فلا تعمل فيه لفظا ولا محلا تارة أخرى ، وهي أفعال القلوب التي تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينا أو شكا [٧] .

== وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٤ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٧٤، والجامع الصغير ص ٧١ ، وشرح الأشموني للألفية ٢/ ١٨، والفرائد الجديدة ١/ ٢٩٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٩ .

(١) شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٤٤ .

(٢) شرح الأنموذج ص ١٤٩ ، وابن يعيش ٧/ ٧٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٣ وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٥٣ ، وشرح المقدمة الكافية ٣/ ٩٠ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ٥٦ .

(٤) التبصرة والتذكرة ١/ ١١٣ ، وانظر : الأصول في النحو ١/ ١٨٠ .

(٥) التصريح ١/ ٢٤٦ .

(٦) تسهيل الفوائد ص ٧٠ .

(٧) انظر الأصول ١/ ١٨٠ .

المبحث الثاني : أفعال القلوب وعملها

قال سيبويه : " فهي ظننت ، وحسبت ، وخلت ، وأُريت ، ورأيت ، وزعمت ، وما يتصرف من أفعالهن " [١] .

* الفاء هنا عاطفة عطفت ما بعدها على ما قبلها عطف جملة على جملة ، وقد ذكر من أفعال القلوب هنا ستة أفعال ، وهي :

١ ـ « ظننت » : قال أبو هلال العسكري : الظن ضرب من أفعال القلوب يحدث عند بعض الأمارات ، وهو رجحان أحد طرفي التجويز [٢] ، وقال أبو البقاء [٣] : هو أخذ طرفي الشك بصفة الرجحان وقال أيضا : هو التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم .

وهذا معناه أنك إذا قلت : ظننت زيدا مسافرا ، فمعناه أنك شككت أهو مسافر أم مقيم ، ثم ترجح عندك ببعض الأمارات أنه مسافر ، فقلت ذلك .

وقد يطلق الظن بإزاء العلم على كل رأي واعتقاد من غير قاطع ، فيقال إنه دل على اليقين ، فهو من الأضداد ، يكون يقينا ويكون شكا [٤]، قال ابن مالك [٥] : وتستعمل ظن في المتيقن كثيرا كقوله تعالى : ﴿ الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم ﴾ [٦] .

٢ ـ « حسِبت » : الحِسبان : اسم للظن على جهة التوسع ، وأصله

---

(١) الكتاب ١/١١٨ . (٢) الفروق اللغوية ص ٧٨ .

(٣) الكليات ص ٦٧ ، ٥٩٣ . (٤) المصدر السابق ص ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٨٠ . (٦) البقرة : ٤٦ .

الحِساب ، تقول : أحسبه بالظن قد مات ، كما تقول : أعده قد مات ، ثم كثر حتى سمي الظن حسبانا على جهة التوسع ، وصار كالحقيقة بعد كثرة الاستعمال [(١)] .

٣ ـ « خلت » : المراد به « خال » بمعنى : ظن ، ومضارعه : يَخال .

وهذه الثلاثة اشتهر استعمالها في غير المتيقن [(٢)] ، ومن شواهد إعمالها بهذا المعنى :

قول الشاعر : (طويل)

ظننتك إن شبَّت لظَى الحرب صالياً
فعرَّدتَ فيمن كان عنها معرِّدا [(٣)]

وقول زفر بن الحارث : (طويل)

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة   لياليَ لاقينا جذامَ وحميرا [(٤)]

وقول الآخر : (طويل)

إخالُك إن لم تغضض الطرف ذا هوى
يسومُك ما لا يستطاعُ من الوجد [(٥)]

---

(١) الفروق اللغوية ص ٧٩ ، ٨٠ .   (٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٠ .

(٣) المصدر السابق ، وشفاء العليل ١/ ٣٩٤ ، والتصريح ١/٢٤٨ ، والأشموني ٢/ ٢١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٠ ، وشفاء العليل ١/ ٣٩٤ ، وتخليص الشواهد ص ٤٣٥ ، والتصريح ١/ ٢٤٩ .

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٨٠ ، وشفاء العليل ١/ ٣٩٤ ، والمساعد ١/ ٣٦٠ ، ==

وتستعمل « ظن » في المتيقن كثيرا كما تقدم ، ويقل ذلك في « حسب » ، و« خال » [١] ، فمما ورد من ذلك في « حسب » قول لبيد : (طويل)

حسبتُ التقى والجود خيرَ تجارة
رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا [٢]

ومما ورد في « خال » قول النمر بن تولب : (طويل)

دعاني الغواني عمَّهنَّ وخلتُني
ليَ اسم فلا أدعى به وهو أول [٣]

٤ ـ « أُريت » : معناه : حسبت وظننت ، قال الجرجاني [٤] : أُرَى زيداً منطلقا ؛ بمعنى : أحسب زيداً منطلقا ، وهو منقول من : أريته زيدا منطلقا ؛ أي : أعلمته ، إلا أنه لما لم يكن ها هنا مُعْلِمٌ ومُرٍ على الحقيقة ، وإنما أراد ما يهجس في نفسه ، فصار كأنه يُرى ويُحَدَّث ويُعْلَم من جهة نفسه وخاطره جرى في الإفادة مجرى أن تقول : أُرَى ، فتأتي بلفظ فعل

== والتصريح ١/٢٤٩ ، والهمع ٢/٢١٦ .

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨٠ ، شفاء العليل ١/ ٣٩٤ ، المساعد ١/ ٣٦٠ ، التصريح ١/ ٢٤٩ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٨١ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٣ ، شرح ابن الناظم ص ٧٥ ، تخليص الشواهد ص ٤٣٥ ، التصريح ١/ ٢٤٩ ، الأشموني ٢/ ٢١ ، الفرائد الجديدة ١/ ٢٩٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٨١ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٤ ، شرح ابن الناظم ص ٧٥ ، تخليص الشواهد ص ٤٣٧ ، الأشموني ٢/ ٢٠ ، الفرائد ١/ ٢٩٥ .

(٤) المقتصد ١/٣٩٣ .

الفاعل كما كان شُهر بمعنى اشتهر أو ظهر حيث لم يرد شاهر ، لكنه خرج عن معنى رأيت من حيث إن رأيت الذي يتعدى إلى مفعولين يكون بمعنى علمت ، وأُرَى بمعنى أحسب لا بمعنى أعلم .

وقال في موضع آخر من المقتصد [١] : أُرَى أصله من أريت ، ثم بني للمفعول به فقيل : أريت زيدا منطلقا ، ودخله معنى ظننت ، فأرى مضارع أَرَيت ، والغالب عليه معنى الشك هو المضارع .

ويستفاد من كلام الرضي [٢] أن « أُرَى » الذي هو بمعنى الظن ويعمل عمله لم يستعمل بمعنى علم ، وإن كانت أرَيْت بمعنى أعلمت .

٥ ـ « رأيت » : بمعنى : علمت أو ظننت ، والأول كثير ، ومن شواهده قول خداش بن زهير : (وافر)

رأيت الله أكبر كل شيء ... محاولة وأكثرهم جنودا [٣]

والثاني قليل ، ومن شواهده قوله تعالى : ﴿ إنهم يرونه بعيدا ﴾[٤] أي يظنونه .

٦ ـ « زعمت » : قال الفيروزابادي[٥] : الزعم مثلثة : القول الحق ، والباطل والكذب ، ضد ، وأكثر ما يقال فيما يشك فيه ، ونقل

---

(١) ١/ ٤٩٤ ، وانظر الإرشاد ص ١٨٦ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٧٧ .

(٣) المقتضب ٤/ ٩٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ٨١ ، شرح ابن الناظم ص ٧٤ ، قطر الندى ص ٢٣٦ ، شرح اللمحة البدرية ٢/ ٥٤ ، الأشموني ٢/ ١٩ ، والكوكب الدري ص ٣١٣ .

(٤) المعارج : ٦ .

(٥) القاموس المحيط ـ باب الميم ـ فصل الزاي .

الأشموني [١] ثلاثة أقوال عن العلماء في معنى الزعم ، ويستفاد منها أن « زعمت » عند السيرافي بمعنى : قلت قولا مقرونا باعتقاد [٢] ، وعند الجرجاني بمعنى : قلت قولا مقرونا بعلم ، وعند ابن الأنباري بمعنى : قلت قولا غير صحيح .

ويرجح الأشموني ما ذكره ابن الأنباري بقوله : « ويقوي هذا قولهم : زعم مطية الكذب ، أي هذه اللفظة مركب الكذب » ، أقول : ويرجحه أيضاً قول أبي البقاء : « من عادة العرب أن من قال كلاما وكان عندهم كاذبا قالوا : زعم فلان ، وقال شريح : لكل شيء كنية ، وكنية الكذب : زعم » [٣] ، ويرى الراغب أن الزعم : حكاية قول يكون مظنة للكذب [٤] .

ومن شواهد إعمالها قول أبي أمية الحنفي : (خفيف)

زعمتْني شيخا ولستُ بشيخ　　　إنما الشيخ من يدبُّ دبيبا [٥]

والأكثر تعدي « زعم » إلى أن وصلتها [٦] كما في قوله تعالى : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾ [٧] .

---

(١) شرح الألفية ٢/ ٢٢ .

(٢) وانظر توضيح المقاصد ١/ ٣٧٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٢٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٠٤ .

(٣) الكليات ص ٤٨٨ .　　　(٤) المفردات ص ٢١٣ .

(٥) قطر الندى ص ٢٤٠ ، شرح شذور الذهب ص ٤٦٤ ، التصريح ١/ ٢٤٨ ، الأشموني ٢/ ٢٢ ، الفرائد ١/ ٢٩٣ ، الهمع ٢/ ٢١١ .

(٦) شرح شذور الذهب ص ٤٦٥ ، الأشموني ٢/ ٢٢ .

(٧) التغابن : ٧ .

وقول سيبويه : « وما يتصرف من أفعالهن » يحتمل بيان كون الإعمال تارة والإلغاء تارة أخرى خاصاً بالمتصرف من أفعال القلوب ، فيشمل ما ذكره منها والذي لم يذكره ، ويحتمل أيضا بيان أن لتصرفات هذه الأفعال من مضارع وأمر واسم فاعل ونحوها ما لهـا من إعمال وإلغـاء [(١)] .

وقد ذكر سيبويه في هذا الباب ستة أفعال ، ويضاف إليها فعلان آخران ذكرهما في مواضع أخرى من الكتاب ، وهما :

* « وجد » : وقد ذكره في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، ومثل له هناك بقوله : وجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ [(٢)] ، كما ذكره في حديثه عن ضمير الفصل ، وشرط فيه أن لا يراد به وجدان الضالة [(٣)] .

* « علم » : وقد ذكره في باب الفاعل المذكور ، ومثل له بقوله : علمت زيدا الظريف .

ومن شواهد « وجد » قوله تعالى : ﴿ تجدوه عند الله هو خيرا ﴾[(٤)] ومن شواهد « علم » قوله تعالى : ﴿ فاعلم أنه لا إلـه إلا الله ﴾ [(٥)] ، وقوله : ﴿ فإن علمتموهن مؤمنات ﴾ [(٦)] .

فيكون مجمل ما ذكره سيبويه من أفعال هذا الباب ثمانية ، وهي :

---

(١) انظر التصريح ١/ ٢٥٦ ، ٢٥٧ . (٢) الكتاب ١/ ٣٩ .
(٣) المصدر السابق ٢/ ٣٩٠ . (٤) المزمل : ٢٠ .
(٥) محمد : ١٩ . (٦) الممتحنة : ١٠ .

ظن ، حسب ، خال ، أُرى ، رأى ، زعم ، وجد ، علم .

وقد أخطأ أحد الباحثين المعاصرين فعد من أفعال هذا الباب عند سيبويه : « عرف » [١] ، وهذا الفعل ينصب مفعولاً واحداً ، ولا يعده النحويون البصريون من أفعال هذا الباب ، وإن كان معناه كمعناها ، وقد نص ابن مالك في التسهيل [٢] على أن « عرف » لا تلحق بأفعال هذا الباب خلافا لهشام ، وقال الرضي [٣] : « عرف » لا ينصب جزأي الاسمية كما ينصبهما « علم » ، لا لفرق معنوي بينهما ، بل هو موكول إلى اختيار العرب ، فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر .

وقد ذكر أبو علي في الإيضاح [٤] سبعة أفعال ، وهي التي ذكرها سيبويه أولا مضافا إليها « علم » ، وكذلك صنع الزمخشري في الأنموذج [٥] والمفصل [٦] إلا أنه استبدل « أُرى » بـ « وجد » ، وذكر ابن هشام في القطر [٧] ثمانية أفعال ، وهي التي ذكرها سيبويه جميعا مع استبدال « أُرى » بـ « درى » .

وذكر ابن مالك ومن وافقه [٨] أن أفعال القلوب المتصرفة التي

---

(١) انظر النواسخ في كتاب سيبويه ص ٨١ وما بعدها .

(٢) ص ٧٠ .   (٣) شرح الكافية ٢/ ٧٧ .

(٤) ص ١٣٣ .

(٥) شرح الأنموذج ص ١٤٩ ، وانظر الإرشاد ص ١٨٦ .

(٦) شرح ابن يعيش للمفصل ٧/ ٧٧ .   (٧) ص ٢٣٥ .

(٨) انظر المساعد ١/ ٣٥٥ وما بعدها . والتصريح ١/ ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، والأشموني ٢/ ٢٤ .

تنصب المفعولين اثنا عشر فعلا ، وقد جمعها في قوله في الخلاصة [١] :

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا
أعني رأى خال علمت وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عد
حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

وهي تنقسم إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يفيد في الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وجد ، وألفى ، ودرى .

فأما « ألفى » فلم يعده كثير من النحويين من أفعال هذا الباب [٢]، وذكر ابن هشام في تخليص الشواهد [٣] أنه اختلف في تعديه إلى اثنين ، فمنعه قوم وأثبته آخرون ، وذكر شاهد المثبتين وهو قول الشاعر : (بسيط)

قد جرَّبوه فألفوْه المغيثَ إذا
ما الروع عمَّ فلا يلوى على أحد [٤]

وقال السيوطي [٥] : أثبتها الكوفية وابن مالك ، وأنكرها البصرية وابن عصفور .

---

(١) ألفية ابن مالك ص ٢٠ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠١ ، والمقتصد ١/ ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، وما تقدم في (٤) ، (٥) ، (٦) من الصفحة السابقة ، والجامع الصغير ص ٧١ ، والفرائد ١/ ٢٩١ .

(٣) ص ٤٣٠ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٧٩ ، والمساعد ١/ ٣٥٨ ، والهمع ١/ ٢١٤ .

(٥) الهمع ٢/ ٢١٤ .

وأما « درى » فقد أسقطه بعض النحويين [١] ، وعده ابن مالك [٢] ومن وافقه تبعا للكوفيين [٣] ، ومن شواهد إعماله قول الشاعر : (طويل)

دريت الوفِيَّ العهد يا عرو فاغتبط
فإن اغتباطا بالوفاء حميد [٤]

الثاني : ما يفيد في الخبر رجحانا ، وهو أربعة : زعم ، وجعل ، وعدَّ ، وحجا .

وقد تقدم « زعم » فيما نقلناه عن سيبويه ، وأما « جعل » الناصب للمفعولين فقد أشار إليه عند توجيهه لقوله : « جعلت متاعك بعضه فوق بعض » [٥] ، فقد أجاز هناك أن يكون « جعل » مثل « رأى » المراد به رؤية القلب حيث قال : « إن شئت جعلت « فوق » في موضع الحال .. وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه : رأيت زيدا وجهه أحسن من وجه فلان ، تريد رؤية القلب » ، وقال أيضا : « والوجه الثالث : أن تجعله مثل : ظننت متاعك بعضه أحسن من بعض » ، وهذا القولان لا يدلان على أنه يثبت مجيء « جعل » بمعنى « ظن » ، وإنما يفيدان إلحاق « جعل »

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ١/ ١١٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٠٤ .

(٢) انظر الهمع ٢/ ٢١٤ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ٥٧ ، ٥٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٥ ، والمساعد ١/ ٣٥٨ ، وشفاء العليل ١/ ٣٩٣ ، وقطر الندى ص ٢٣٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٦ ، والتصريح ١/ ٢٤٧ ، والفرائد ١/ ٢٩٤ ، والهمع ٢/ ٢١٤ .

(٥) الكتاب ١/ ١٥٦ ، ١٥٧ .

بـ « رأى » ، و« ظن » في التعدي إلى مفعولين دون نظر إلى معناه ، وقد نقل ابن ولاد [١] عن المبرد تغليطه لسيبويه في هذا الموضع ، وأنه يذهب إلى مجيء « جعل » بمعنى « ظن » ، وذلك غير معروف في شيء من الكلام ، ورد عليه بتسليم ذلك مع بيان مراد سيبويه ، وهو أن « جعل » في المثال ناصبة للمفعولين مثل « ظن » .

وأقول : عبارة سيبويه في تخريج المثال ليس فيها تصريح بمجيء « جعل » بمعنى « ظن » ، ولي دليلان على أن سيبويه لا يلحق « جعل » بـ « ظن » في معناه ، أولهما : أنه بصدد الحديث عن الإعراب لا المعنى ، والثاني : أنه نظر لـ « جعل » تارة بـ « رأى » وتارة بـ « ظن » ، والغالب في « رأى » مجيؤه لليقين ، فدل ذلك على إرادة العمل خاصة .

وقد أثبت كثيرون مجيء « جعل » بمعنى « اعتقد » [٢] ، وذكر صاحب القاموس وغيره [٣] أنه يقال : جعلت البصرة بغداد ، على معنى ظننتها إياها ، ومن شواهد مجيئها لهذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ﴾ [٤] .

وأما « عدّ » فقد أنكر ابن عصفور في شرح الجمل [٥] أن يكون من أفعال هذا الباب ، وذكر ابن هشام في تخليص الشواهد [٦] أنه

---

(١) الانتصار ص ٨١ ، ٨٢ .

(٢) انظر شروح الألفية عند شرح قول ابن مالك : حجا دري وجعل اللذ كاعتقد .

(٣) القاموس المحيط ـ باب اللام ـ فصل الجيم .

(٤) الزخرف : ١٩ .

(٥) ١/ ٣٠١ .

(٦) ص ٤٣١ .

مختلف فيه ، فمنعه قوم ، وأثبته آخرون ، وذكر من شواهد المثبتين قول النعمان بن بشير الأنصاري : (طويل)

فلا تعدُدِ المولى شريكك في الغنى
ولكنما المولى شريكُك فـي العـدم [١]

وقول جرير : (طويل)

تعدُّون عقر النيب أفضلَ مجدكم
بني ضوطري لولا الكميَّ المقنعـا [٢]

وقال السيوطي [٣] : أثبتها الكوفيون وبعض البصريين ، ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك .

وأما « حجا » فقد ذكره ابن مالك في الخلاصة وغيرها [٤] ، وذكر ابن هشام أنه لا يعرف غيره من النحويين عد « حجا » من أفعال هذا الباب [٥] ، وأقول : قد عده الرضي في شرحه للكافية [٦] ، ومن شواهد إعمال « حجا » : (بسيط)

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٧٧ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٥ ، ابن الناظم ص ٧٥ ، والمساعد ١/ ٣٥٥ ، وشفاء العليل ١/ ٣٩١ ، توضيح المقاصد ١/ ٣٧٥ ، والتصريح ١/ ٢٤٨ ، والفرائد ١/ ٢٩٣ ، والهمع ٢/ ٢١٠ .

(٢) المغني ص ٣٦١ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢١١ .

(٣) الألفية ص ٢٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٧٦ ، ٧٧ .

(٤) الهمع ٢/ ٢١٠ .

(٥) تخليص الشواهد ص ٤٤٠ .

(٦) ٢/ ٢٧٧ .

قد كنت أحجو أبا عمرو أخاثقة

حتى ألمت بنا يوما ملمَّاتُ[١]

الثالث : ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين فعلان هما : رأى وعلم .

الرابع : ما يرد بهما والغالب كونه للرجحان ثلاثة هي : ظن ، وحسب ، وخال .

* * *

قال سيبويه : " فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت ، وضربت ، وأعطيت في الإعمال ، والبناء على الأول في الخبر ، والاستفهام ، وفي كل شيء ، وذلك قولك : أظن زيدا منطلقا ، وأظن عمراً ذاهبا ، وزيدا أظن أخاك ، وعمرا زعمت أباك »[٢] .

أشار إلى أن هذه الأفعال في حالة الإعمال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وذلك بأمرين : الأول : أنه جعلها بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت ونحوها من كل فعل يعمل فيما بعده النصب ، والثاني : أنه مثل لحالة الإعمال بمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر في قوله : أظن زيدا منطلقا ، وأظن عمراً ذاهبا .

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٣ ، والمساعد ١/ ٣٥٥ ، وشفاء العليل ١/ ٣٩٠ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٣ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٠ .

(٢) الكتاب ١/ ١١٩ .

هذا ، وذهب السهيلي إلى أن باب « ظن » مثل باب « أعطى » فلا يشترط فيه أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر [١] ، ولعله نظر إلى ما ذكره سيبويه هنا من كونها بمنزلة « أعطيت » ، كما أنه استدل بقولهم : ظننت زيدا عمراً ، ولا حجة له فيما ذكره سيبويه ، فإنه محمول على التشبيه بأعطيت في الإعمال ونحوه مما ذكره ، وليس فيه تصريح بذلك ، بل تدل الأمثلة والشواهد على خلافه ، وما استدل به من قولهم : ظننت زيدا عمرا ، لا يصح أن يرتب عليه ذلك الحكم ، فهذا القول مقصود به التشبيه والدلالة على شدة الشبه وقوته على حد قولهم : زيد زهير شعرا وعمرو حاتم جودا .

وقد رد العلماء [٢] ما ذهب إليه السهيلي بإلغاء العامل المتأخر نحو : زيد قائم ظننت ، فإن الرفع فيه على الابتداء والخبرية ، أقول : وفي الكتاب نص صريح يخالف ما ذهب إليه السهيلي ، وهو قول سيبويه[٣] : « والمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس ، وكان ، وكذلك الحروف التي بمنزلة حسبت وكان ؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقينا أو شكا أو علما ، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كضربت وأعطيت .. » .

وقوله : « والبناء على الأول في الخبر » لعل مراده أن هذه الأفعال ليست لها الصدارة ، بل تجيء خبرا عن مبتدأ نحو : زيد ظننته مجداً ،

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٣/ ٥٦ ، والمساعد ١/ ٣٥٢ ، والتصريح ١/ ٢٤٦ ، والهمع ٢/ ٢٢١ - ٢٢٣ .

(٢) انظر المساعد ١/ ٣٥٢ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٣ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٦٦ .

فالمراد بالأول المبني عليه المبتدأ ، وقوله : « والاستفهام » يحتمل أن يكون معطوفا على الخبر ، فيكون المعنى أن هذه الأفعال يخبر بها عن المبتدأ في الخبر كما مثل ، وفي الاستفهام نحو : أزيد تظنه مجداً ، ويحتمل أن يكون معطوفا على « البناء .. » ، والمعنى أن هذه الأفعال مثل غيرها في أحكام الاستفهام وما يتعلق به من مجيئها مفسرة لفعل ناصب في باب الاشتغال ، نحو : أزيد تظنه منطلقا .

وقوله : « وفي كل شيء » حكم عام على هذه الأفعال بأنها كسائر الأفعال في أحكامها العامة .

وتمثيله بالمثالين : زيدا أظن أخاك ، وعمرا زعمت أباك يستفاد منه أن الإلغاء مع توسط العامل ليس بواجب ؛ لأن العامل في المثالين توسط وأعمل .

* * *

قال سيبويه : " وتقول : زيد أظنه ذاهبا ، ومن قال : عبدَ الله ضربته . نصب فقال : عبدَ الله أظنه ذاهبا " [١] .

يشير سيبويه بهذا المثال : زيد أظنه ذاهبا ، إلى أن هذه الأفعال تبنى على مبتدأ ، وتكون هي خبرا عنه ، ويشير بما بعده إلى أنها تفسر العامل الناصب في حال اشتغال الفعل عن المنصوب بالعمل في ضميره ونحوه ، والنصب الذي ذكره في المثالين مرجوح ، والراجح رفع « عبد الله » على الابتداء لسلامته من التقدير [٢] ، ولهذا بدأه بقوله : « ومن قال .. » .

---

(١) الكتاب ١/ ١١٩ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٨٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٢٢ ، والتصريح =

قال سيبويه : " وتقول : أظن عمرا منطلقا وبكراً أظنه خارجاً ، كما قلت : ضربت زيداً وعمراً كلمته ، وإن شئت رفعت على الرفع في هذا » [١] .

في كلامه هذا إشارة إلى أن نصب المشغول عنه وهو « بكراً » راجح على الرفع ؛ لأنه قدمه ، ثم قال : وإن شئت رفعت ، وإنما ترجح النصب في المثال لما يؤدي إليه من تشاكل الجملتين المتعاطفتين ، ففيه عطف جملة فعلية على مثلها بخلاف الرفع [٢] .

* * *

== ١/٢٩٦ .

(١) الكتاب ١/١١٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٢٠ ، ٦٢١ ، والتصريح ١/ ٣٠١ .

المبحث الثالث : حكم الإلغاء ومواضعه

قال سيبويه : « فإن ألغيت قلت : عبد الله أظن ذاهب ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أُرى أبوك ، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ، وكل عربي جيد ، وقال اللعين يهجو العجاج : (بسيط)

أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني
وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور[1]

أنشدناه يونس مرفوعا عنهم »[2] .

يشير سيبويه بهذا إلى جواز إلغاء تلك الأفعال في حال توسطها بين ركني الجملة ، وأن إلغاءها وهي متأخرة عن ركني الجملة أقوى من إلغائها وهي متوسطة ، وكلا الإلغاءين عربي فصيح .

وقوله : « أنشدناه يونس » تصريح بتلقيه عن يونس بن حبيب ، وأنه كان من تلاميذه ، وقد استشهد سيبويه - كما ترى - لإلغاء المتوسط ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨٥ ، ٨٦ ، قال : كذا رواه سيبويه رائية ، والمشهور من رواية غيره :

... ...   وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل

على أن القصيدة لامية ، وانظر : الحاشية (١) من الكتاب ١/ ١٢٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٥٩ ، وابن يعيش ٧/ ٨٤ ، ٨٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٥ ، وانظر الشاهد أيضا في الأصول ١/ ٣٨٣ ، والإيضاح ص ١٣٤ ، والانتصار ص ٧٥ ، والإرشاد ص ١٨٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٧٧ ، وقطر الندى ص ٢٤٢ .

(٢) الكتاب ١/ ١١٩ ، ١٢٠ .

ولم يستشهد لإلغاء المتأخر ، ومن شواهد إلغائه قول أبي سيدة الدبيري :
(طويل)

همـا سيدانا يزعمان وإنمـا يسودان‍نا إن أيسرت غنماهما [١]

تعليل الإلغاء :

قال سيبويه : " وإنما كان التأخير أقوى ؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول : عبد الله صاحب ذاك بلغني ، وكما قال : من يقول ذاك تدري ؟ ، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين ، وفيما يدرى ، فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخر ، كما قال : زيدا رأيت ، ورأيت زيدا " [٢] .

يفهم من كلامه هذا أن إلغاء الفعل المتأخر أقـوى من إلغـاء المتوسط ، وهو تأكيد لما سبق تقريره ، وفيه تعليل للإلغاء في الحالتين ، وبيانه أن المتكلم في حالة تأخر الفعل يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين ، فيقول : زيد ذاهب ظننت ، وفي حالة التوسط يجيء بالشك بعد أن يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ، فيأتي بفعله قبل استكمال الجملة نحو : زيد ظننت ذاهب .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٨٦ ، وابن الناظم ص ٧٧ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٦ ، والتصريح ١/٢٥٤ ، والهمع ٢/٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١/١٢٠ .

وربما أفاد تعليله هذا أن الإلغاء أصل في الأفعال الدالة على الرجحان ؛ لأنها هي التي تفيد الشك ، وأن غيرها محمول عليها في ذلك .

وقد ذكر ابن عصفور [١] في حديثه عن الإلغاء أن أفعال هذا الباب أعملت بالحمل على باب « أعطيت » في أنها أفعال مثلها ، وتطلب اسمين مثلها ، وعلل اختصاصها بالإلغاء بأن بابها ألا تعمل لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر ، وكل عامل داخل في الجملة ينبغي ألا يعمل فيها ، نحو : قال زيد : عمرو منطلق ، وقرأت : الحمد لله رب العالمين ، فلهذا انفردت بالإلغاء لما فيه من الرجوع إلى الأصل . ثم علل إلغاءها متوسطة ومتأخرة دون أول الكلام بأنها إذا كانت في أول الكلام كان ما بعدها مبنيا عليها ، وإن لم تكن في أول الكلام فإنك إن أعملتها قدرت الكلام مبنيا عليها ، وإذا ألغيتها قدرت أن الكلام مبني على أن لا يكون فيه هذه الأفعال ، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر هذه الأفعال لتجعل الكلام فيما تعلم أو فيما تظن أو فيما تزعم ، فإذا قلت : زيد منطلق ، ظننت أو علمت أو زعمت ، فأنت تريد أن تقول أولا : زيد منطلق ، ثم أردت بعد ذلك أن تبين أن ذلك عندك مظنون أو معلوم أو مزعوم .

وما ذكره من أن بابها ألا تعمل يخالف ما ذكره الرضي [٢] من أن الجملة المقصود منها معناها دون لفظها ، لا بد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها .

---

(١) شرح الجمل ١/ ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٧٦ .

وقد ذهب ابن ولاد هنا إلى تفسير قول سيبويه على خلاف ما ذكرناه ، فذكر أن قوله : « يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين » مراده عند السامعين لا المتكلم [١] ، فالمتكلم في نظر ابن ولاد شاك من أول الأمر ، لكنه أتى بلفظ الشك متأخرا بعد أن مضى كلامه على اليقين عند السامع ، وهذا التفسير غير مقبول ؛ لأنه يتعارض مع جواز إلغاء المتأخر عند سيبويه مع قوله : « فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر » .

وكلام سيبويه هنا يفهم منه أن إلغاء الفعل المتأخر عن ركني الجملة أقوى من إعماله ، وقد أشار بتمثيله للمتوسط بالإعمال تارة وبالإلغاء تارة أخرى إلى أنهما مستويان في القوة ما دام التوسط بين ركني الجملة . قال الجرجاني [٢] : « وإنما تساويا لأجل أن واحداً من المفعولين تقدم ، والفعل واقع بينهما ، فهو متأخر من وجه ، ومتقدم من آخر » ، وهذا معناه : أن الفعل بتقدمه له قوة تقتضي ترجيح الإعمال ، وبتأخره فيه ضعف يقتضي ترجيح الإلغاء ، فلهذا حكم بتساويهما في التوسط [٣] .

حكم إلغاء الفعل المتصدر :

قول سيبويه : « فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل .. » يدل على أنه لا يجيز إلغاء المتصدر ؛ لأن البادئ به مبتدئ كلامه على نية الشك ، فلا يجوز له أن يلغي عمله ، بل لا يجوز لقاصد الشك أن يلغي عمل المتوسط أو المتأخر ؛ لأن هذا الإلغاء ينافي ما قصد

---

(١) الانتصار ص ٧٤ .
(٢) المقتصد ١/ ٤٩٧ .
(٣) انظر شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٤٩ .

إليه من الشك .

وقد تبع المبرد سيبويه في هذا ، وقال [١] : « الذي تلغيه لا يكون مقدما ، إنما يكون في أضعاف الكلام ، ألا ترى أنك لا تقول : ظننت زيد منطلق ؛ لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك » ، وتبعهما في ذلك جمهور النحويين [٢] .

ويعلل النحويون منع إلغائه بأمرين [٣] :

الأول : أنه إذا تصدر كان المقتضى لإعماله قائما ؛ إذ لم يوجد ما يوهيه ويسوغ إبطال عمله ، بل هو واقع في أعلى مراتبه .

الثاني : أن تصدره يدل على قوة العناية به ، وإلغاؤه يدل على اطراحه وقلة الاهتمام به ، والشيء الواحد لا يكون معنيا به مطرحا ، فلهذا لم يجتمع الإلغاء مع التقديم .

وقال الرضي [٤] : يقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب ، لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة ، وعامل النصب لفظي ، فمع تقدمهما

---

(١) المقتضب ٢/ ١١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٧/ ٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٧ ، ومنثور الفوائد ص ٥٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٨ ، والإرشاد ص ١٨٩ ، والتصريح ١/ ٢٥٨ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٤٧٧ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٠٥ .

(٣) المقتصد ١/ ٤٩٦ ، أسرار العربية ص ١٦٠ ، ١٦١ ، ابن يعيش ٧/ ٨٥ ، شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٠٥ ، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٠ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ٢٨٠ .

يغلب اللفظي المعنوي .

وهذا الذي قررته يخالف ما نسبه ابن ولاد إلى سيبويه في الانتصار حيث قال : « بل هو - يعني سيبويه - يجيز إلغاءها وإن ابتدأ شاكا » [١] ، وهذا الذي قاله يتعارض مع قول سيبويه المتقدم ، ويؤيد ما ذهبت إليه خمسة أمور أخرى :

أولها : أن سيبويه ليس في كلامه تصريح أو إشارة إلى جواز إلغاء الفعل المتقدم .

والثاني : أنه قرن بين الابتداء والإعمال وجعلهما متلازمين بقوله فيما سيأتي : « لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأً إذا عمل » .

والثالث : أنه ذكر النصب وحده في الفعل القلبي المتصرف الذي تقدمت عليه « هل » ، وعلل ذلك بأن « هل » كأنها لم تذكر كما سيجيء [٢] .

والرابع : أنه صرح في حديثه عن إلغاء المصدر بعدم جواز إلغائه متقدما ، ونظر له بالفعل ، ثم أكد عدم جواز الإلغاء في المصدر بأن شبهه بنحو : غير شك زيد ذاهب ، وحقا عمرو منطلق ، وهذا غير جائز ؛ لأن المصدر فيه مؤكد لمضمون الجملة ، فلا يجوز تقدمه عليها [٣] .

---

(١) الانتصار ص ٧٤ .

(٢) انظر ص ٣٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٥ ، وتعليق الفرائد ٥/ ١٠٢ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٠٤ .

والخامس : أنه في موضع آخر من الكتاب [١] أتى بالمثال : قد علمت عمرو خير منك ، ووصفه بالضعف ، وخرجه على إرادة اللام فجعله من باب التعليق لا الإلغاء .

والقول بجواز إلغاء الفعل المتقدم ينسبه النحويون إلى الكوفيين والأخفش [٢] ، كما نسبه أبو حيان إلى ابن ولاد وأبي بكر الزبيدي وابن الطراوة [٣] ، والبصريون على منعه ، وجاء في تعليق الفرائد أن جواز ذلك ثابت عند الكوفيين والأخفش من غير قبح ، وأن ابن مالك يجيزه على قبح فيه [٤] .

وفي التسهيل وشرحه [٥] الحكم على الإلغاء بالقبح في نحو : ظننت زيد قائم ، مع نسبة ذلك الحكم إلى سيبويه ، وقد تبين مما سبق أن مذهب سيبويه في ذلك هو المنع .

وعلى ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه [٦] يكون توسط العامل أو تأخره شرطا لحسن الإلغاء لا لجوازه ، وهو المختار عندي .

ومن أدلة الكوفيين والأخفش على مذهبهم قول كعب بن زهير :

(بسيط)

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥١ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ١/ ٣٨٠ ، تعليق الفرائد ٤/ ١٥٩ ، ١٦٠ ، التصريح ١/ ٢٥٨ ، الأشموني ٢/ ٢٨ ، الهمع ٢/ ٢٢٩ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ٦٤ .

(٤) تعليق الفرائد ٤/ ١٦٠ .

(٥) التسهيل ص ٧١ ، وشرحه لابن مالك ٢/ ٨٥ ، ٨٦ .

(٦) انظر : شفاء العليل ١/ ٣٩٧ ، والمساعد ١/ ٣٦٤ .

أرجو وآملُ أن تدنو مودتها   وما إخـالُ لدينا منك تنويل [١]

قال العيني : الشاهد في إلغاء الفعل القلبي وهو « إخال » المقدم على مفعوليه ، وبذلك استدل الكوفيون والأخفش [٢] .

وهذا محمول عند البصريين على أحد أمرين [٣] :

أولهما : أن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن ، والجملة التي بعد « إخال » في موضع المفعول الثاني ، والتقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل ، وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل [٤] أنه ينبغي حمل هذا البيت على هذا الوجه ، أي للفرار من قبح إلغاء المتقدم وإن كان جائزا عنده .

ويرى المصرح أن فيه ضعفا من وجهين : أولهما : ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر ، والثاني : ضعف حذف ضمير الشأن لأنه يستعمل في مواطن التفخيم ، والحذف مناف لذلك .

الأمر الثاني : أنه من التعليق بلام مقدرة ، والأصل : للدينا ، فحذفت اللام وبقي حكم التعليق ، وهذا الوجه راجح عند المصرح ؛ لأن حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى : ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾[٥]

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨٦ ، والتصريح ١/ ٢٥٢ ، والأشموني ٢/ ٢٩ ، والهمع ٢/ ٢٢٩ .

(٢) هامش الأشموني ٢/ ٢٩ .

(٣) ابن الناظم ص ٧٧ ، والجامع الصغير ص ٧٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٨ ، والأشموني ٢/ ٢٩ .

(٤) ٢/ ٨٦ .   (٥) الشمس : ٩ .

والأصل : لقد أفلح .

وذكر ابن هشام **ثالثا** ؛ وهو أن الفعل ألغي لتوسطه بين النافي وهو « ما » والمنفي ، وقد وصفه المصرح بالضعف [١] ، وقال يس [٢] : عندي أن التحقيق تركه .

وأقول : بل لا يصح القول به ؛ لأنه لم يتحقق فيه شرط التوسط في هذا الباب ، وقد اقتصر جمع من العلماء على الوجهين السابقين [٣] .

وقد ذهب ابن ولاد في الانتصار [٤] إلى جواز إلغاء الفعل المتقدم ، لكن يفهم من كلامه أن إلغاء المقدم ضعيف ، فابن مالك ومن وافقه تابعون له فيما ذهبوا إليه .

ويقول ابن ولاد في التدليل على مذهبه : « الدليل على جواز إلغاء ظننت وهي متقدمة في الكلام قول العرب : ظننت إنك لقائم ، بكسر إن ، ودخولها ها هنا على إن المكسورة كدخولها على المبتدأ » ، ثم يقول : « ومع ذلك إن هذه أفعال غير مؤثرة ، فاستعملوا ذلك فيها وألغوها في مواضع كثيرة من الكلام ولم يعملوها ؛ ألا ترى أنها تلغي مع الأسماء المستفهم بها إذا وقعت قبلها في مثل قولهم : قد علمت أين زيد ، وقد ظننت ، ومع اللام إذا قلت : قد علمت لزيد خير منك » ، ثم يقول : « وسيبويه يذهب إلى أن إعمالها في التأخير وهي مؤخرة عن المفعولين

---

(١) التصريح ١/٢٥٨ . (٢) حاشيته على التصريح ١/٢٥٨ .

(٣) انظر : ابن الناظم ص ٧٧ ، والجامع الصغير ص ٧٢ ، والملخص ١/ ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، والأشموني ٢/ ٢٩ .

(٤) ص ٧٤ ، ٧٥ .

ضعيف ، وكذلك إلغاؤها وهي مقدمة ضعيف ، وإلغاؤها في التقديم كإعمالها في التأخير » .

وأقول : ما نسبه إلى سيبويه لا تقوم عليه أدلة ، بل الأدلة تثبت أن مذهب سيبويه هو منع إلغاء المتصدر كما تبين مما سبق ، وما ذكره من الأمثلة للاستدلال على مذهبه من أمثلة التعليق لا الإلغاء [١] ، لكن القول بجواز إلغاء العامل المتصدر على ضعف أحسن من القول بالمنع ، لأن ذلك قد سمع ، وقواعد النحو تبنى على ما سمع ، ولا داعي للتأويل فيه إذا أمكن عدم التأويل ، ولا منافاة بين إلغائه وبين قصد المتكلم إفادة الشك في أول الجملة ؛ فإن إفادة الشك تحصل بالفعل نفسه لا بنصبه للركنين ، بدليل أن المتوسط أو المتأخر يفيد الشك مع إلغائه ، فليس هناك تلازم بين إفادة الشك والإعمال .

حكم إعمال الفعل المتأخر :

قال سيبويه : " وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت ، وذلك قولك : زيداً أخاك أظن ، فهذا ضعيف ، كما يضعف : زيدا قائما ضربت ؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتداً إذا عمل » [٢] .

هذا الكلام مفاده أن إعمال المتأخر عن الركنين ضعيف ، والإلغاء أحسن منه ، لأن الأصل في الفعل العامل أن يتقدم على المعمول ، فتأخره مع كونه عاملا فيما قبله يجيء على خلاف هذا الأصل ، ولهذا ضعف الإعمال ، وحسن الإلغاء . قال الجرجاني [٣] : وحسن إلغاؤه لأجل أنك

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية ٣/ ٩٠١ ، والأشموني ٢/ ٣٠ ، ٣١ .

(٢) الكتاب ١/ ١٢٠ .　　(٣) المقتصد ١/ ٤٩٧ .

إذا لفظت الجزءين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل ، وأولى العاملين الأقرب ، وليس كذلك حال التوسط ، لأنك إذا لفظت بأحد الجزءين بعد الفعل لم يكن الابتداء بأقرب إليه ، بل كانت مرتبة الابتداء مساوية الفعل لأجل أن كل واحد من الجزءين لا يتم إلا بصاحبه ، والابتداء قد استولى على الجزء الأول ، والفعل على الثاني ، فهما كشيء مشترك بينهما لهذا أن يأخذه أخذ ذلك حذو النعل بالنعل ، وأما حال التقديم نحو : ظننت زيدا منطلقا ، فليس للابتداء فيه حظ بوجه ، فلذلك لم يجز إلا الإعمال .

وقوله في : زيد أخاك أظن : « فهذا ضعيف كما يضعف : زيداً قائماً ضربت » فيه إشارة إلي أن تقدم الحال على عاملها المتصرف ضعيف ، وتقدم الحال على عاملها المتصرف مسألة فيها خلاف [١] :

فمذهب الجرمي أنه لا يجوز مطلقا .

ومذهب الأخفش أنه لا يجوز في كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفاصل ، فلا يجوز عنده : راكبا زيد جاء ، ويجوز : راكبا جاء زيد .

ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز إذا كان الفاعل اسما ظاهرا ، فلا يجوز عندهم : راكبا جاء زيد ، ويجوز : راكبا زيد جاء .

ولو طبقنا هذه المذاهب على المثال الذي ذكره سيبويه وهو : زيدا قائما ضربت ، لقلنا : هو ممتنع عند الجرمي ، جائز عند الأخفش

---

(١) الإنصاف ١/ ٢٥٠ ، والتصريح ١/ ٣٨١ .

والكوفيين ، وظاهر مذهبه أنه ضعيف لكنه غير ممتنع ، كما أنه لا يمتنع : زيدا قائما ظننت .

وقد رد الجمهور مذهب الجرمي والأخفش بالسماع في الفصيح كقوله تعالى : ﴿ خشَّعا أبصارهم ﴾ [١] ، وقول العرب : « شتى تئوب الحلبةُ » [٢] ، وأنشد ابن مالك وغيره [٣] : (طويل)

سريعا يهون الصعبُ عند أولى النهى
إذا برجاء صادق قابلوا البأسا

من شواهد الإعمال :

قال سيبويه : " ومما جاء في الشعر معملا في زعمت قول أبي ذؤيب : (طويل)

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم
فإني شريتُ الحلم بعدكِ بالجهل [٤]

وقال النابغة الجعدي : (طويل)

---

(١) القمر : ٧ ، انظر : البحر المحيط ٨/ ١٧٥ ، والدر المصون ١٠/ ١٢٨ .

(٢) انظر المقتضب ٤/ ١٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤١ ، والبحر ٨/ ١٧٥ ، والدر ١٠/ ١٢٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢ ، والدر ١٠/ ١٢٨ ، والمساعد ٢/ ٢٤ .

(٤) ديوان الهذليين ١/ ٣٦ ، الإيضاح ص ١٣٤ ، شرح التسهيل ٢/ ٧٧ ، شفاء العليل ١/ ٣٩١ ، ومغني اللبيب ص ٥٤٣ ، الهمع ٢/ ٢١١ .

عددتَ قريشا إذ عددتَ فلمر أسأ

بذاك ولمر أزعمكَ عن ذاك معزلا[1] »[2]

إنما قال « معملا » مع أن البيت الأول لم يظهر فيه النصب على أي من المعمولين ، لأن المفعول الأول فيه هو ياء المتكلم ، وياء المتكلم تأتي في الاستعمال في موضع النصب أو الجر ، وليس هذا موضع جر ، فتكون في موضع نصب بـ « تزعم » ، وكذلك الشأن في الكاف في البيت الثاني في « أزعمك » ، وأما « معزلا » فيصح أن يكون مفعولا ثانيا على تقدير حذف مضاف وإقامته مقامه ، وأن يكون ظرفا مبدوءا بالميم واقعا موقع المفعول الثاني عند من لا يشترط كون الناصب له متحدا معه في المادة .

حكم الفعل القلبي إذا تقدم عليه شيء :

قال سيبويه : « وتقول : أين تُرى عبد الله قائما ، وهل ترى زيدا ذاهبا ؛ لأن « هل » و« أين » كأنك لمر تذكرهما ؛ لأن ما بعدهما ابتداء ، كأنك قلت : أترى زيداً ذاهبا ، وأتظن عمرا منطلقا ، فإن قلت : « أين » وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة « فيها » إذا استغنى بها الابتداء قلت : أين ترى زيدٌ ، وأين ترى زيداً »[3] .

سيبويه لا يرى تقدم « هل » على الفعل القلبي المتصرف مجيزاً للإلغاء فيه ، لأن الفعل معها بمثابة ما لم يتقدم عليه شيء ، وأما « أين » فالحكم معها يختلف ، فتارة يعامل الفعل معها بما يعامل به لو لم يتقدمه

---

(١) انظر حاشية (٣) من الكتاب ١/ ١٢١ .

(٢) الكتاب ١/ ١٢١ .

(٣) الكتاب ١/ ١٢١ .

شيء ، فيجب نصب الركنين نحو : أين تظن زيدا قائما ، وتارة يجوز فيه الإلغاء إذا عدت « أين » بمنزلة الخبر ، فيكون الفعل حينئذ متوسطا بين الركنين نحو : أين ترى زيدٌ ، وينبغي حمل كلامه في : أين ترى زيداً قائما ، على أن « أيـن » ليست مـن صلة قائما ، بل تجعـل متصلة بالفعل « ترى » ؛ لأنه أجاز فيما يأتي أن يقال : متى تظن عمرو منطلق ؟ ، وفسر ذلك الأعلم [1] بأنه أجاز الإلغاء في الفعل لتوسطه بتقدم شيء من صلة ما بعده ، وقد قدم هنا مثال الإلغاء على مثال الإعمال ، وقدم في أول الباب أمثلة الإعمال على أمثلة الإلغاء ، والفعل متوسط في ذلك كله ، وهذا يشير إلى أن الإعمال والإلغاء في المتوسط جائزان على حد سواء متى كان توسطه بين ركني الجملة .

* * *

---

(١) النكت ١/ ٢٥٦ .

المبحث الرابع : القول وأحكامه

قال سيبويه : " واعلم أن " قلت " إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاما لا قـولا ، نحو : قلت زيد منطلق ؛ لأنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، ولا تدخل " قلت " ، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه ، وتقول : قال زيد : إن عمراً خير الناس ، وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿ وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك ﴾ [1] ، ولولا ذلك لقال : أن الله " [2] .

يقرر سيبويه هنا أن فعل القول وضع في الأصل لتحكي به جملة عمل بعضها في بعض ، وذلك ما عبر عنه بالكلام ، وهو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، وقد أفاد بتمثيله وجوب كسر همزة إن في أول الجملة المحكية بالقول .

وإنما لم يعمل القول في الجملة كما يعمل الظن ؛ لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فجزآها معه كالمفعولين من باب « أعطيت » ، فصح أن ينصبهما الظن نصب أعطيت مفعوليه ، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين ؛ لأنه لم يقتضها من جهة معناها ، فلم يشبه باب « أعطيت » ولا أن ينصبها مفعولا واحدا ؛ لأن الجمل لا إعراب لها ، فلم يبق إلا الحكاية [3] .

وقوله : « وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا » فسره

---

(١) آل عمران : ٤٢ .

(٢) الكتاب ١/ ١٢٢ .

(٣) ابن الناظم ص ٨٠ .

الأعلم بأنه يعني بالكلام الجملة التي عمل بعضها في بعض ، وبالقول المصدر نحو : قال زيد قولا [١] .

وأقول : يفهم من كلام سيبويه أن القول هو المقابل للكلام لفظا ومعنى ، ولهذا يفسر بالكلمة المفردة ؛ لأنها ليست كلاما عمل بعضه في بعض ، ولا تفيد نسبة بين مسند ومسند إليه ، وهذا التفسير يشمل كل كلمة مفردة تجيء بعد القول سواء أكانت مصدرا للقول أم لم تكن كذلك .

وقد قسم النحويون اللفظ المفرد هنا إلى قسمين :

الأول : مفرد يؤدي معنى جملة نحو : خطبة ، ومقالة ، وشعر ، وقصيدة ، وحديث ، وخبر ، وكلام ، وجملة .

والثاني : مفرد لا يؤدي معنى جملة نحو : لفظ ، وحرف ، وزيد ، وعمرو ، واتفقوا على جواز نحو : قلت خطبةً ؛ لأن المفرد المنصوب فيه يؤدي معنى جملة ، قال الرضي [٢] : ويعتبر ذلك بأن تجعل مكان ذلك المفرد جملة كما تقول مثلا : قلت كلاما حقا أو باطلا أو صادقا أو كلاما حسنا إذا قلت : زيد قائم ، ثم تقول : زيد قائم كلام حق أو باطل أو كلام حسن .

وقد قسم الرضي المفرد الواقع بعد القول إلى خمسة أقسام :

الأول : مفرد يؤدي معنى الجملة كما مر .

---

(١) النكت ١/ ٢٥٤ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٨٨ .

والثاني : مفرد يعبر به عن المفرد لا غير نحو : قلت كلمة أو قلت لفظة عبارة عن زيد ، ويعتبر ذلك بأن يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو : زيد لفظة أو كلمة .

والثالث : مفرد يصلح أن يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو : قلت لفظا ، فإنك تقول : زيد لفظ ، وزيد قائم لفظ .

وذكر أن هذه الثلاثة تنصب بالقول ؛ لأنها ليست أعيان ألفاظ المحكي حتى تراعى ، وليست أيضا جملا مفيدا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى حتى يراعى أصلها .

والرابع : مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد ، بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه ، فيجب حكايته ورعاية إعرابه نحو : قال فلان زيدٌ ، إذا تكلم بزيد مرفوعا .

والخامس : مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ ، فيجب أن يقدر معه ما يكون جملة كقوله تعالى : ﴿ قال سلام قوم منكرون ﴾ [1] أي عليكم سلام .

والقسم الثاني فيما ذكره محل خلاف بين العلماء ، منهم من منعه ، ومنهم من أجازه [2] ، ومن المجيزين له الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك ومن وافقه ، وفي هذا يقول ابن مالك [3] :

---

(١) الذاريات : ٢٥ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٩٤ ، ٩٥ ، والبحر المحيط ٦/ ٣٢٤ ، وارتشاف الضرب ٣/ ٨١ ، والدر المصون ٨/ ١٧٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٩٤ ، ٩٥ .

« وينصب أيضا بالقول وفروعه المفرد المراد به مجرد اللفظ كقولك : قلت كلمة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم ﴾ [(١)] أي يطلق عليه هذا الاسم .

وممن اختار هذا الوجه صاحب الكشاف ، ورجحه على قول من قال : التقدير : يقال له : هذا إبراهيم ، أو يقال له : يا إبراهيم ، ومن إعمال القول في المفرد المراد به مجرد اللفظ قول أبي القاسم الزجاجي في الجمل : « وإنما قلنا البعض والكل » ، قال ابن خروف : « ونصب الكل والبعض على تقدير : وإنما قلنا هاتين الكلمتين ؛ لأنك تقول : قلت كلمة ، كما تقول : قلت قولا ، والقول يقع على ما يفيد وعلى ما لا يفيد » ، وقد تبعه فيما ذكره ابن عقيل وغيره [(٢)] ، وظاهر كلام سيبويه هنا يشهد بجواز ذلك .

وممن ذهب إلى جواز ذلك السيوطي [(٣)] ، قال في الفرائد : « القول ينصب المفرد المؤدي معنى جملة .. وينصب المراد به مجرد اللفظ ، وهو الذي لا يكون اسما للجملة نحو : قلت كلمة » ، وقد أفاد أن الأول ينصب على المفعول به لأنه اسم للجملة ، والجملة مبتدأ إذا حكيت في موضع المفعول به فكذا ما بمعناها ، وقيل : على أنه نعت مصدر محذوف ، أي : قولا .

وقد فرق سيبويه بين وجهين في « ان » الواقعة بعد القول :

---

(١) الأنبياء : ٦٠ .

(٢) انظر المساعد ١/ ٣٧٥ ، وشفاء العليل ١/ ٤٠٤ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٩١ ، وتعليق الفرائد ٤/ ١٩٣ .

(٣) الفرائد ١/ ٣٠٦ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٤٤ .

الأول : أن يقصد بها وبمدخولها الحكاية فيجب كسر همزتها .

والثاني : أن لا يقصد بها ذلك فيجوز فتح همزتها إذا وقعت موقع مفرد .

ويوضح ذلك في الباب الذي عنوانه : « هذا باب من أبواب إن » يقول فيه : « تقول : قال عمرو : إن زيدا خير منك ، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله ، ولا يجوز أن تعمل قال في « إن » ، كما لا يجوز أن تعملها في « زيد » وأشباهه إذا قلت : قال زيد عمرو خير الناس .. » (١) وقد استشهد لهذه المسألة بآيتين وهما قوله تعالى : ﴿ وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ قال الله إني منزلها عليكم ﴾ (٣) ، قال : « وكذلك جميع ما ورد من ذا في القرآن » (٤) .

ويقول في ذلك الباب أيضا : « وسألت يونس عن قوله : « متى تقول : أنه منطلق » ، فقال : إذا لم ترد الحكاية ، وجعلت « تقول » مثل « تظن » قلت : « متى تقول : أنك ذاهب » ، وإن أردت الحكاية قلت : « متى تقول : إنك ذاهب » ، كما أنه يجوز لك أن تحكي فتقول : « متى تقول : زيد منطلق » ، وتقول : قال عمرو إنه منطلق » (٥) .

فالفتح هنا جائز لجواز أن يكون « تقول » بمعنى « تظن » ، و« تظن » تدخل على « أن » ومعموليها ، فتكتفي بها عن المفعولين .

---

(١) الكتاب ٣/ ١٤٢ . (٢) البقرة : ٦٧ .

(٣) المائدة : ١١٥ . (٤) الكتاب ٣/ ١٤٢ .

(٥) المصدر السابق ٣/ ١٤٢ .

ومثل ذلك « إن » الواقعة خبرا عن قول ، فإنه يجوز فيها الفتح ، والكسر ، وفي ذلك يقول : « وتقول : « أول ما أقول أني أحمد الله » كأنك قلت : أول ما أقول : الحمد لله و« أن » في موضعه ، وإن أردت الحكاية قلت : أول ما أقول إني أحمد الله » (١) .

إجراء القول مجرى الظن وشروطه :

قال سيبويه : " وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا " تقول " في الاستفهام شبهوها بـ " تظن " ، ولم يجعلوها كـ " يظن " و" أظن " في الاستفهام ؛ لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه " (٢) .

أي أن جميع تصرفات فعل القول من ماض نحو « قال » ، أو مضارع نحو « يقول » ، أو أمر نحو « قل » ، أو اسم فاعل نحو « قائل » حكمها كحكمه من جهة أنها تستعمل في الحكاية المذكورة ، إلا « تقول » في الاستفهام نحو : أتقول ؟ ومتى تقول ؟ فإن العرب شبهوها بـ « تظن » وأجروها مجرى « تظن » في العمل نحو : أتقول زيدا منطلقا ، وسبب ذلك أنهم استعملوا القول في معنى الظن والاعتقاد كثيرا كقولهم : ما تقول في كذا وكذا ؟ أي ما الذي تعتقده ؟ ، فلما كثر ذلك أجرى تقول في الاستفهام مجرى الظن في العمل .

وقوله : « ولم يجعلوها كـ « يظن » و« أظن » في الاستفهام » يشير به إلى أن هذا الحكم يختص بصيغة المضارع للمخاطب ، وأما المضارع للغائب نحو : أيقول ، وللمتكلم نحو : أأقول ، فلا يجري هذا المجرى .

---

(١) الكتاب ٣/ ١٤٣ . (٢) المصدر السابق ١/ ١٢٢ .

وقد بين علة ذلك بأن السؤال عن الاعتقاد والظن يوجه للمخاطب ، والمرء لا يُسأل عن ظن غيره واعتقاده ، كما أنه لا يقبل العقل أن يسأل المتكلم المخاطبين عن العقيدة التي يعتقدها ، فلهذا لم تجر هاتان الصيغتان مجرى الظن في الإعمال .

يقول الصيمري [١] : « وإنما نصبوا في الخطاب ، ورفعوا في الخبر ؛ لأنه كثر استفهام المخاطب عن ظن نفسه واعتقاده ، فيقال له : ما تقول في كذا ؟ وأتقول كذا ؟ ولم يكثر استفهامه عن ظن غيره ، فإذا استفهموا المخاطب عن ظنه وقوله نصبوا ، وإذا استفهموه عن ظن غيره رجعوا إلى القول في الحكاية » .

ويستخلص مما تقدم شرطان لإجراء القول مجرى الظن :

أولهما : أن يكون بلفظ المضارع للمخاطب .

والثاني : أن يتقدم عليه استفهام .

* * *

قال سيبويه : " فإنما جعلت كـ " تظن " ، كما أن " ما " كـ " ليس " في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس ، وصارت اللغات فيها كلغة تميم ولم تجعل " قلت " كـ " ظننت " لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيا ، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا ، كما أن " ما " لم تقو قوة " ليس " ، ولم تقع في كل مواضعها ؛ لأن أصلها

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ١١٧ .

عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ ، وسأفسر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ثم لا يكون معه على أكثر أحواله . وقد بين بعضه فيما مضى » (١) .

أي أن « أتقول » و« متى تقول » يجريان مجرى الظن في العمل ؛ لأنهما تحقق فيهما معنى الظن في هذه الصورة ، فإذا خرجا عنها لم يتحقق فيهما هذا المعنى ، ولم يستحقا هذا الحكم ، كما أن « ما » تعمل عمل « ليس » في لغة أهل الحجاز ما دامت دالة على النفي كـ « ليس » وداخلة على المبتدأ وبعده الخبر ، فإذا خرجت عن هذه الصورة لم تعمل عمل ليس ، وجيء بالمبتدأ والخبر بعدها مرفوعين كما هو الشأن في لغة بني تميم .

وقوله : « ولم تجعل قلت كـ « ظننت » .. » يشير به إلى أن المشابهة بين شيئين لا يترتب عليها الاتفاق في جميع الأحكام ، بل يحصل الاتفاق في بعضها ، لأن كل واحد منهما يأخذ حكمه الأصلي ، ولا يأخذ حكم ما يشبهه إلا في صورة خاصة يحددها الاستعمال .

هذا ، وقد اشترط ابن مالك كون المضارع هنا حاليا ، فقال : « وهذا الاستعمال .. لا يكون إلا في المضارع المسند إلى المخاطب مقصودا به الحال بعد استفهام متصل » (٢) ، وكلام سيبويه يحتمل ذلك الاشتراط ، وقد رده أبو حيان (٣) .

وقوله : « وسأفسر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٢ ، ١٢٣ . (٢) شرح التسهيل ٢/ ٩٥ .

(٣) تعليق الفرائد ٤/ ١٩٧ ، والفرائد ١/ ٣٠٤ .

ثم لا يكون معه على أكثر أحواله » مراده بالحرف فيه الكلمة ، وهو يستعمل في معنى الكلمة تجوزا [١] ، وهذه إشارة منه إلى الأحكام النحوية التي تثبت بالمشابهة ، ومن أمثلة تأثير المشابهة في الحكم النحوي غير ما تقدم :

١ ـ إهمال « ليس » حملا على « ما » [٢] .

٢ ـ إعمال « إن » وأخواتها فيما بعدها لشبهها بالفعل [٣] .

٣ ـ إعمال « لا » عمل « إن » أو عمل « ليس » [٤] .

٤ ـ تشبيه « ظن » وأخواتها بـ « إن » وأخواتها [٥] .

٥ ـ تشبيه « لدن » باسم الفاعل ونصب « غدوة » بعدها [٦] .

٦ ـ تشبيه « إذن » الناصبة للمضارع بـ « ظن » وأخواتها [٧] .

٧ ـ إهمال « أن » المصدرية حملا لها على « ما » المصدرية [٨] .

٨ ـ كل ما ثبت فيه حمل النظير على النظير .

---

(١) الكليات ص ٣٩٣ .

(٢) انظر ذلك تفصيلا في كتابي « حقيقة ليس وأوجه استعمالها في اللغة العربية » ص ١٦١ : ١٦٩ » .

(٣) انظر التصريح ١/ ٢١١ ، والأشموني ١/ ٢٧٠ .

(٤) انظر التصريح ١/ ١٩٦ ، ٢٣٥ ، والأشموني ١/ ٢٤٧ ، ٢/ ٣ .

(٥) الكتاب ٢/ ٣٦٨ .

(٦) انظر التصريح ٢/ ٤٧ ، والأشموني ٢/ ٢٦٣ .

(٧) الكتاب ٣/ ١٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٤٧٦ .

(٨) المغني ص ٤٦ ، ومصابيح المغاني ص ١٧٨ ، والتصريح ٢/ ٢٣٢ ، والأشموني ٣/ ٢٨٦ .

قال سيبويه : " وذلك قولك : متى تقول زيدا منطلقاً ؟ وأتقول عمراً ذاهباً ؟ وأكل يوم تقول عمرا منطلقا ؟ لا يفصل بها كما لم يفصل بها في : أكل يوم زيدا تضربه ؟ " [١] .

هذا تمثيل لإجراء القول مجرى الظن في العمل ، وقد أشار بقوله : « لا يفصل بها ... » إلى شرط ثالث لإجرائه مجرى الظن ، وهو أن لا يفصل بين فعل القول وأداة الاستفهام بفاصل أجنبي ، فالفصل في نحو : أكلَّ يوم تقول عمرا منطلقا ، ليس بأجنبي ، بل هو بظرف متعلق بـ « تقول » أو بـ « منطلقا » ، فهو إما معمول لفعل القول ، وإما معمول للمنصوب به ، ولهذا كان الفصل به كلا فصل ، كما أن مثله لم يعتد به في باب الاشتغال في نحو : أكل يوم زيد تضربه ؟ .

* * *

قال سيبويه : " فإن قلت : أأنت تقول زيد منطلق ؟ رفعت ؛ لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل في قولك : أأنت زيد مررت به فصارت بمنزلة أخواتها وأقرت على الأصل ، قال الكميت :

أجهَّالاً تقول بني لؤيٍّ   لعمرو أبيك أم متجاهلينا [٢]

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٣ .

(٢) البيت من الوافر ، وانظر الكتاب ١/ ١٢٣ حاشية (٤) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٦ ، والمساعد ١/ ٣٧٦ ، وشفاء العليل ١/ ٤٠٥ ، والملخص ١/ ٢٦٥ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٩٢ ، والفرائد ١/ ٣٠٨ ، وابن الناظم ص ٨٠ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١٨ .

وقال عمر بن أبي ربيعة :

أما الرحيلُ فدون بعد غد

فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنا ؟ [١] » [٢]

يفرق سيبويه هنا بين الفصل بالأجنبي والفصل بغيره بين أداة الاستفهام وفعل القول ، فالفصل بالأجنبي يمنع اجراءه مجرى الظن في العمل فيبقى على الأصل ، وهو أن تحكي به الجملة ونحوها ، وذلك كالفصل بالمبتدأ في « أأنت تقول زيد منطلق » ، فهو مثل المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام إذا فصل بينه وبينها بأجنبي نحو : أأنت زيد مررت به ، فإنه لا ينصب على الاشتغال ويعطى حكم الرفع .

والبيتان المذكوران هنا شاهدان لإجراء القول مجرى الظن لتوفر شروطه الثلاثة ، وهي كونه بلفظ « تقول » ، وتقدم الاستفهام عليه ، وعدم الفصل بينه وبين الاستفهام بالأجنبي ، وفي بيت الكميت وقع فصل بأحد المفعولين فلم يعتد به فصلا .

حكم إجراء القول مجرى الظن :

قال سيبويه : " وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية » [٣] .

يشير بقوله هذا إلى أن إجراء القول مجرى الظن إذا تحققت

---

(١) البيت من الكامل ، وانظر الكتاب ١/ ١٢٤ حاشية (١) ، وديوانه / ٢٣٧ ، شرح المفصل ٧/ ٧٨ ، والإرشاد ص ١٨٦ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١٨ .

(٢) الكتاب ١/ ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) الكتاب ١/ ١٢٤ .

شروطه ليس بواجب ، ولعل هذه هي المناسبة التي جعلته يستطرد إلى هذه المسألة في أثناء حديثه عن إلغاء أفعال القلوب ؛ لأن إلغاءها أيضا جائز لا واجب .

وقد غلَّط أبو عثمان المازني (ت ٢٤٨هـ) سيبويه في هذا التعبير ؛ لأن ظاهره اتحاد العامل في حالتي النصب والرفع وهو غير صحيح ؛ لأن العامل في النصب في نحو أتقول زيدا منطلقا هو الفعل ، والعامل في الرفع إذا قيل : أتقول زيد منطلق هو الابتداء في « زيد » والمبتدأ في « منطلق » [١] .

وفسر العلماء عبارة سيبويه بما يخرجها عن تغليط المازني ، فقال الأعلم [٢] : أراد إن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت ، ولم يعرض لذكر العامل كما تقول : زيد بالبصرة ، أي فيها ، وقد يجوز أن يكون المعنى : وإن شئت رفعت ما نصبت ، والباء زائدة ، كما في قوله تعالى : ﴿ تُنْبِتُ بالدُّهن ﴾ [٣] ، وقول الشاعر : (بسيط)

هـن الحرائرُ لا ربات أخمـرة

سود المحاجر لا يقرأن بالسور [٤]

---

(١) انظر الكتاب ١/ ١٢٤ حاشية (٢) ، والنكت ١/ ٢٥٥ .

(٢) النكت ١/ ٢٥٥ .

(٣) المؤمنون : ٢٠ ، وهذه الآية يتم الاستشهاد بها هنا على قراءة ابن كثير وأبي عمرو « تُنْبِت » بضم التاء وكسر الباء ، ويدل على زيادتها في هذه القراءة قراءة زر بن حبيش : تُنْبِتُ الدُّهن . انظر : الحجة للفارسي ٥/ ٢٩١ ، والحجة لابن زنجلة ص ٤٨٥ ، والموضح في وجوه القراءات ٢/ ٨٩٢ ، والدر المصون ٨/ ٣٢٩ .

(٤) البيت للقتال الكلابي أو الراعي النميري ، والشاهد فيه زيادة الباء . انظر أمالي =

المعنى : إن شئت حكيت بعد القول في الاستفهام ولم تجعله في مذهب الظن .

وخلاصة هذا التفسير أن الباء في قوله « بما نصبت » إما أن تكون بمعنى في ، وإما أن تكون زائدة .

وقد نسب ابن ولاد في كتابه « الانتصار » هذه التخطئة للمبرد ، وأنه قال : هذا خطأ من قبل أنه إنما ينصب بـ « تقول » ، وإذا رفع فإنما يرفع ما بعد « تقول » بالابتداء ، ويحكيه لا أن يقول : أحدثت شيئا .

ثم قال في الرد عليه : « فأما معنى قوله : « رفعت بما نصبت به » فإنما أراد رفعت مع الكلمة التي نصبت بها ، وهذا تسمح يقع في اللفظ مما يجوز للقائل أن يقوله ، وليس يعد مثل هذا خطأ مع علمه بمذهب قائله إلا متحامل .. »[1] .

وهذا وجه ثالث في تفسير عبارة سيبويه ، وهو أن تكون الباء مفيدة للمصاحبة ، كالباء في قوله تعالى : ﴿ اهبط بسلام .. ﴾[2] أي مع سلام ، ويجوز عندي أن تكون هذه الباء بمعنى بدل ، وتكون « ما » بعدها مصدرية ، أي وإن شئت رفعت بدل النصب ، وقد جاءت الباء بمعنى بدل في الحديث : « ما يسرُّني بها حُمْرُ النَّعَم »[3] ، وفي قول

== ابن الشجري ١/ ١٣٠ ، ومغني اللبيب ص ٤٥ .

(١) الانتصار ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) هود : ٤٨ .

(٣) أخرجه البخاري وأحمد بن حنبل ، وانظره في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٨٠١ .

الحماسي [1] : (بسيط)

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا   شنوا الإغـارة فرسانا وركبانا

* * *

قال سيبويه : " وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت " [2] .

أبو الخطاب : هو الأخفش الأكبر ، وكان أستاذا لسيبويه ، وهذه اللغة ينقلها سيبويه عنه ، وهي إعمال القول بنصب المفعولين بلا شروط ، فيجوز عندهم : قلت زيدا منطلقا ، وقال عمرو زيدا منطلقا ، وأأنت تقول زيدا منطلقا .

* * *

(١) قيل هو قريط بن أنيف ، وقيل أبو الغول الطهوي . انظر شرح حماسة أبي تمام للأعلم ١/ ٣٥٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠١ .

(٢) الكتاب ١/ ١٢٤ .

المبحث الخامس : إلغاء مصدر الفعل القلبي

قال سيبويه : " واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنّك ذاهب ، وزيد ظني أخوك ، وزيد ذاهب ظني » [١] .

يقرر هنا أن مصدر الفعل القلبي حكمه كحكم فعله من جهة جواز الإلغاء إذا توسط أو تأخر ، مع ملاحظة أنه يكون دائما مضافا إلى ضمير يستوفى به فاعله في المعنى ، وأنه يكون في موضع نصب بفعل واجب الحذف لكونه بدلا من اللفظ به [٢] ، فالصواب في « متى زيد ظنّك ذاهب » نصب المصدر لا رفعه كما جاء في الكتاب [٣] .

* * *

قال سيبويه : " فإن ابتدأت فقلت : ظني زيد ذاهب ، كان قبيحا لا يجوز ألبتة ، كما ضعف : أظن زيد ذاهب » [٤] .

يستفاد من هذه العبارة أن سيبويه قد يعبر عن الممتنع بأنه قبيح أو ضعيف ، وقد منع هنا إلغاء المصدر من فعل الظن إذا تقدم على الركنين ، ونظر لذلك بالفعل المتقدم عليهما ، فدل ذلك على امتناع الإلغاء فيهما في تلك الحالة كما تقدم تقرير ذلك .

* * *

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٧ .

(٣) ١/ ١٢٤ .   (٤) الكتاب ١/ ١٢٤ .

قال سيبويه : " وهو في متى وأين أحسن إذا قلت : متى ظنّك زيد ذاهب ، ومتى تظن عمرو منطلق ؛ لأن قبله كلاما " [١] .

الضمير في « وهو » يعود على الإلغاء الذي هو مدار الحديث هنا ، وقوله « أحسن » معناه حسن ، فهو اسم تفضيل يراد به ثبوت الحسن للإلغاء دون نظر إلى تفضيل كما في قول العرب « الناقص والأشج أعدلا بني مروان » [٢] ، أي : هما عادلان ولا عدل في غيرهما .

ومعنى كلامه أن تقدم « متى » على المصدر أو الفعل جعلت إلغاء كل منهما حسنا ، وذلك لتحقق صورة التوسط فيهما ، وهذا التوسط إنما يتحقق إذا جعلت « متى » معمولا للخبر ، لأن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، وبهذا يتحقق التوسط المطلوب للإلغاء .

وقد عقب المبرد على ما أجازه سيبويه هنا بأنه نقض للباب ؛ لأنه قدم الظن وألغاه [٣] .

وأجيب عن سيبويه بأنه أجاز إلغاء الظن هنا لأن قبله شيء متصل بالمفعول الثاني ، وأنه يشترط لمنع الإلغاء أن يتقدم الفعل وليس قبله شيء في صلة ما بعده ، وإلا فقد مضى اللفظ على غير الشك فجاز فيه الإلغاء ، كما جاز في أين تظن زيدا [٤] .

ويقول ابن أبي الربيع [٥] في « متى تظن زيدا منطلقا » : إن جعلت الاستفهام عن الانطلاق تكون « متى » متعلقة بـ « منطلق » ، وتقدم

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٤ .   (٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤٣ .

(٣) الانتصار ص ٧٤ ، والنكت ١/ ٢٥٦ .

(٤) النكت ١/ ٢٥٦ .   (٥) البسيط ١/ ٤٣٨ .

المعمول يؤذن بتقدم العامل ، فصارت « تظن » كأنها توسطت بين المبتدأ والخبر فيجوز لك الإلغاء والإعمال .. فإن جعلت الاستفهام عن الظن فلا بد من الإعمال ؛ لأن « متى » حينئذ متعلقة بالظن فهي من جملته .

وبعد هذا لا يقال إن في كلام سيبويه تناقضا من جهة أنه منع الإلغاء في : أين تُرى زيدا ذاهبا ، وأجازه هنا في : متى ظن عمرو منطلق .

وقد أراد ابن ولاد [١] أن يرد على المبرد فذهب إلى جواز إلغاء ظننت وهي متقدمة في الكلام ، ونسب إلى سيبويه أنه يجيز إلغاء أفعال الظن وإن ابتدأ بها شاكا ، وذلك يتعارض مع قول سيبويه فيما تقدم : « فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر » ، وقد تقدمت الأدلة على أن سيبويه يمنع إلغاء الفعل المتصدر .

* * *

قال سيبويه : " وإنما ضعف هذا في الابتداء كما يضعف : غير شك زيد ذاهب ، وحقا عمر منطلق " [٢] .

هذا القول يدل على أنه يعني بـ « ضعف » امتنع ، وذلك لأن المثالين ممتنعان عند النحويين [٣] ؛ لأن « حقا » و« غير ذي شك » وما جرى مجراهما ألفاظ تؤكد بهن الجمل ، وما تؤكد به الجملة لا يجوز أن يتقدم عليها .

---

(١) الانتصار ص ٧٤ . (٢) الكتاب ١/ ١٢٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٢٥ ، وتعليق الفرائد ٥/ ١٠٢ .

فمعنى كلامه هذا أنه يمتنع إلغاء فعل الظن ومصدره في الابتداء ، كما يمتنع مجيء المؤكِّد بالكسر قبل المؤكَّد بالفتح ، وهذا دليل آخر يضاف إلى الأدلة التي تثبت امتناع إلغاء المتقدم عنده خلافا لما ذكره ابن ولاد .

* * *

قال سيبويه : " وإن شئت قلت : متى ظنُّك زيداً أميرا ؟ كقولك : متى ضربك عمرا ؟ " [١] .

أي أنه إذا تقدمت « متى » على مصدر الظن ، ولم تكن معمولة لأحد الركنين ، لم يتحقق توسط المصدر فينصب الركنان على أنهما مفعولان ، و« متى » في هذا المثال خبر مقدم عن المصدر ، كما أنها كذلك في : متى ضربك عمراً ؟ .

* * *

(١) الكتاب ١/ ١٢٥ .

المبحث السادس : توكيد الفعل الملغي

قال سيبويه : " وقد يجوز أن تقول : عبد الله أظنه منطلق ، تجعل هذه الهاء على ذاك ، كأنك قلت : زيد منطلق أظن ذاك ، لا تجعل الهاء لعبد الله ، ولكنك تجعلها ذاك المصدر ، كأنه قال : أظن ذاك الظن أو أظن ظني " (١) .

يتناول هنا سيبويه مسألة توكيد الفعل الملغي ، وقد أجاز ـ كما ترى ـ توكيده بضمير مصدره المفهوم منه نحو : عبد الله أظنه منطلق ، أي : أظن الظن ، فالضمير للمصدر المفهوم من أظن ، وليس عائدا إلى « عبد الله » ، ولذلك شبه هذا الضمير باسم الإشارة الذي يشار به إلى المصدر نحو : عبدُ الله أظن ذاك منطلق ، أي أظن ذاك الظن .

وتوكيد الفعل بضمير المصدر ليس كتوكيده بالمصدر إذا قيل : عبد الله أظن ظنا منطلق ، والفرق بينهما أن المصدر توكيد للفعل لفظا ومعنى ، بخلاف الضمير فإنه توكيد له في المعنى دون اللفظ ، قال الجرجاني (٢) : ولأن الملغي لا يليق به التأكيد فكل ما كان أذهب في التأكيد يكون أبعد في الإلغاء .

ويستفاد من كلام سيبويه هنا أن توكيد الفعل بضمير مصدره مع جوازه قليل ؛ لأنه عبر بـ « قد » المفيدة للتقليل ، وظاهر كلامه أن التوكيد باسم الإشارة المراد به المصدر ، وبالمصدر المضاف إلى الياء مثل ذلك في الجواز على قلة .

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٥ .   (٢) المقتصد ١/ ٥٠١ .

قال سيبويه : " فإنما يضعف هذا إذا ألغيت : لأن الظن يلغى في مواضع أظن حتى يكون بدلا من اللفظ به ، فكره إظهار المصدر ها هنا ، كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه " سقياً" " [١] .

الظاهر أنه يريد باسم الإشارة في صدر كلامه الجمع بين الفعل الملغي ومصدره المنصوب ، ودليل ذلك تنظيره له بالجمع بين « سقيا » والفعل الناصب له ، وهذا عنده ممتنع لقوله في بابه : « وما جاء منه لا يظهر له فعل » [٢] ، وعلى هذا يكون نحو : عبد الله أظن ظنا منطلق ، ممتنعا عنده بدليل هذا التنظير ، ويقول ابن عصفور [٣] في التعليل لذلك : « إنما لم يجز الإلغاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض ، وذلك أنك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لكنت معملا لها ملغيا لها في حين واحد ، وأيضا فإنك من حيث تلغي لم تبن الكلام عليها ، ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها ، بل تقدر أنه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه ، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمدا عليها في الكلام ، إذ لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة .

ويستفاد من هذا الموضع أن سيبويه قد يعبر عن الممتنع بأنه ضعيف أو قبيح .

* * *

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٥ .

(٢) الكتاب ١/ ٣١٢ .

(٣) شرح الجمل ١/ ٣١٦ .

قال سيبويه : " ولفظك بذاك أحسن من لفظك بظني ، فإذا قلت : زيد أظن ذاك عاقل ، كان أحسن من قولك : زيد أظن ظني عاقل ، ذاك أحسن ؛ لأنه ليس بمصدر ، وهو اسم مبهم يقع على كل شيء ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زيد ظني منطلق ، لم يحسن ولم يجز أن تضع ذاك موضع ظني ! "(١) .

يقرر هنا أنك إذا قلت : زيد ظننت ذاك عاقل ، كان أحسن من قولك : زيد ظننت ظني عاقل ، وتفسير ذلك أن المصدر جعلته العرب معاقبا للفعل في حال الإلغاء ، فإذا نطقوا بالفعل في حال الإلغاء كرهوا إظهار المصدر ، كما كرهوا الجمع بين المصدر والفعل في نحو : سقاه الله سقيا ، واكتفوا بالمصدر عن الفعل ، فلهذا كان المجيء باسم الإشارة مع الفعل أحسن من المجيء بالمصدر المضاف إلى ياء المتكلم ، لأن اسم الإشارة لا يتعين كونه للمصدر ، وليس مرادفا له ، بدليل أنه لا يجوز أن تقول : زيد ذاك منطلق ، وأنت تريد زيد ظني منطلق .

ويستفاد مما ذكره هنا أن نحو : زيد ظننت ظني عاقل ، جائز ، لكنه فيه قبح من جهة أن التوكيد دليل على الاعتناء بحال العامل ، والإلغاء ظاهر في عدم الاعتناء به ، فبينهما شبه تناف ، لكن عدم ظهور النصب في المصدر يكسر من سَورة القبح (٢) .

* * *

قال سيبويه : " وترك " ذاك " في " أظن " إذا كان لغوا أقوى منه إذا وقع على المصدر ؛ لأن " ذاك " إذا كان مصدرا فإنك لا تجيء

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٥ .   (٢) انظر تعليق الفرائد ٤/ ١٦٥ .

به ؛ لأن المصدر يقبح أن تجيء به ها هنا ، فإذا قبح المصدر فمجيؤك بـ " ذاك " أقبح لأنه مصدر "[١] .

معنى كلامه هذا أنك إذا تركت ذاك في نحو قولك : زيد أظن ذاك قائم ، كان ذلك أحسن وأفصح من ذكره ، كما إذا قلت : زيد أظن قائم ؛ لأن « ذاك » إذا أريد به المصدر فهو كالمصدر في الحكم ، والمصدر يقبح المجيء به ، وقوله : « فإنك لا تجيء به » دليل على أنه يمنع توكيد الفعل الملغي بالمصدر ، وذلك محمول على المصدر المنصوب ؛ لأن كلامه فيما سبق يفيد إجازة التوكيد بالمصدر المضاف إلى الياء على قلة ، ويستوقفني في عبارته هنا شيئان آخران :

الأول : قوله : « أقوى منه إذا وقع على المصدر » هل يفيد جواز وقوع « ذاك » في نحو : زيد أظن ذاك عاقل ، على غير المصدر ؟ الجواب : أن ذلك محتمل على أن يكون إشارة إلى المظنون ، ويقدر بعده مفعول ثان لـ « أظن » ، أي : أظن ذلك حاصلا ، وتكون الجملة معترضة بين زيد وخبره .

والثاني : قوله : « فمجيؤك بذاك أقبح لأنه مصدر » لو فهمناه على ظاهره لكان معناه أن استعمال اسم الإشارة في هذا أشد امتناعا من استعمال المصدر ، وهذا يتعارض مع تجويزه له فيما تقدم ، ولا مخرج لنا من ذلك إلا القول بأن « أقبح » في عبارته بمعنى قبيح ، بمعنى أنه قريب من الممتنع ، فهو إن جاز جاز على قلة وقبح .

وقد اختلفت عبارات العلماء في هذه المسألة ، وهذه نماذج لذلك :

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٥ .

يقول ابن مالك [١] : « ويقبح توكيد الملغي بمصدر صريح .. ويزيل بعض القبح عدم ظهور النصب .. ويكتسي بعض الحسن بكون المصدر ضميرا أو اسم إشارة » .

ويقول ابن عصفور [٢] : « فإن أكدت هذه الأفعال بالمصدر فالإعمال ليس إلا ، فإن أكدت بضمير أو بالإشارة إلى المصدر فالإعمال ، ولا يجوز الإلغاء إلا قليلا جدا .. والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر » .

ويقول الرضي [٣] : « وتوكيد الملغي بمصدر منصوب قبيح .. وأما توكيده بالضمير واسم الإشارة المراد بهما المصدر فأسهل » .

ويقول ابن هشام [٤] : « الإلغاء مع التأكيد بإشارة المصدر قليل ، ومع ضميره أقل ، ومع المضاف للياء قبيح ، وغير المضاف أقبح » .

* * *

قال سيبويه : " وإذا ألغيت فقلت : عبد الله أظن منطلق ، فهذا أجمل من قولك : أظنه ، وأظن بغير هاء أحسن ؛ لئلا يلتبس بالاسم ، وليكون أبين في أنه ليس يعمل » [٥] .

يقرر هنا أن أحسن الأوجه في إلغاء الفعل هو الذي لا يؤتى فيه بعد الفعل بضمير المصدر ولا غيره ، فقولك : عبد الله أظن منطلق

---

(١) التسهيل ص ٧٢ .
(٢) شرح الجمل ١/ ٣١٦ .
(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٨٠ .
(٤) الجامع الصغير ص ٧٢ .
(٥) الكتاب ١/ ١٢٥ .

أجمل من قولك : عبد الله أظنه منطلق ، وهذه الهاء يراد بها الظن ، فهي ضمير المصدر المفهوم من الفعل ، والدليل على ذلك رفع « منطلق » ؛ إذ لو كان الضمير لـ « عبد الله » لكان هو المفعول الأول ولانتصب « منطلقا » على أنه مفعول ثان .

وقوله : « لئلا يلتبس بالاسم » أي : لئلا يلتبس الضمير المراد به المصدر بالضمير المراد به المفعول الأول ، وهذا اللبس ـ كما يظهر مما سبق ـ إنما يحدث قبل النطق بما يلي هذا الضمير ، وكذا لو نُطق به ولم يظهر عليه الإعراب نحو : زيد أظنه مُنْتَقَى .

وقوله : « وليكون أبين في أنه ليس يعمل » تعليل آخر لتفضيل إسقاط الضمير وعدم ذكره ، وهو أن عدم ذكره أظهر في كون الفعل ملغي .

ويمكن إجمال مذهب سيبويه بأنه يمنع نحو : عبد الله أظن ظنا منطلق ، ويحكم بالقبح على نحو : عبد الله أظن ذاك منطلق ، إذا قصد بـ « ذاك » المصدر ، وهو الظن .

وأنه يجيز نحو : عبد الله أظن ذاك منطلق ، إذا لم يقصد بذاك المصدر ، ونحو : عبد الله أظنه منطلق ، والضمير فيه للمصدر ، ونحو : عبد الله أظن ظني منطلق ، وهي على الترتيب في الحسن ؛ فأحسنها الأول ، وأقلها الثاني .

وأن أحسن الأوجه عنده في الإلغاء أن لا يؤتى بالمصدر ولا الإشارة إليه ولا ضميره فيقال : زيد أظن منطلق .

ولعل أقرب تفسير لمذهب سيبويه هنا هو ما ذكره ابن أبي الربيع في شرح الجمل [١] ، وهو أن مجيء الأفعال متوسطة في هذا الباب يكون على ثلاثة أقسام :

« **أحدها** : أن تأتي لها بمصدر فتقول : زيدا ظننت ظنا منطلقاً ، فهذا النوع لا تكون فيه ظننت إلا معملة ، ولا يجوز أن تلغي فتقول : زيد ظننت ظنا منطلق ؛ لأن العرب جعلت المصدر هنا نائبا مناب الفعل ومعاقبا له ، فتقول : زيد ظننت منطلق ، وزيد ظنا منطلق ، ولا يجمع بينهما .

الثاني : أن تأتي بضمير المصدر والإشارة إلى المصدر ، فتقول : زيد ظننت ذاك منطلق ، فهذا يجوز فيه الإعمال والإلغاء ، إلا أن الإلغاء ضعيف ؛ لأن الضمير والإشارة راجعان للمصدر ، والمصدر هنا يعاقب الفعل ، فكأنك جمعت بين المتعاقبين ، وهو جائز ؛ لأن ضمير المصدر ، والإشارة إلى المصدر لا يعاقبان الفعل .

الثالث : أن تأتي بالفعل عاريا من المصدر وضميره والإشارة إليه ، فهذا يجوز فيه الإعمال والإلغاء .. » .

* * *

---

(١) ١/ ٤٣٧ ، وانظر الملخص ١/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

المبحث السابع : من أحكام أفعال القلوب

استغناء الفعل القلبي بـ " أن " ومعموليها :

قال سيبويه : " فأما ظننت أنه منطلق فاستغني بخبر " أن " ، تقول : أظن أنه فاعل كذا وكذا ، فتستغني ، وإنما يقتصر على هذا إذا علم أنه مستغن بخبر " أن " "(١) .

يفهم من كلامه هذا أن الفعل القلبي إذا دخل على « أن » ومعموليها استغني عن المفعول الثاني ، ومما يوضح ذلك قول الجرجاني(٢) : « تقول : علمت أنك منطلق ، وظننت أنك خارج ، فيكون التقدير : ظننت أنك خارج واقعا ، كقولك : ظننت خروجك واقعا ، إلا أن المفعول الثاني يترك مع « أن » لطول الكلام بـ « أنَّ » وصلته » ، كما بين بعد ذلك أن الحديث والمحدث عنه جرى ذكرهما في صلة « أنَّ » ، فدل ذلك على أن المقصود الإخبار بعلم زيد منطلقا ، فلم يحتج إلى ذكر المفعول الثاني للعلم بأن المراد والمعنى : علمت انطلاقه واقعا موجودا ، وفي هذا المثال تكون « أن » ومعمولاها في تقدير اسم واحد ، يقول الصيمري (٣) : « وتقول : ظننت أن زيداً قائم ، فـ « أن » وما عملت فيه بتقدير اسم واحد تقديره : ظننت قيام زيد ، ولو ذكرت قيام زيد بعد ظننت لاحتجت إلى مفعول آخر ، ولم تحتج مع « أن » إلى مفعول آخر ؛ لأن « أن » دخلت على اسم وخبر مذكورين في اللفظ ، ثم دخلت ظننت

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٥ ، ١٢٦ .   (٢) المقتصد ١/ ٤٧٨ ، ٤٧٩ .

(٣) التبصرة والتذكرة ١/ ١١٤ ، ١١٥ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٨ ، والهمع ٢/ ٢٢٣ .

عليها فاكتفت بها ؛ لأن ما بعدها اسم وخبر فحصلت الفائدة بذلك ، وإذا قلت : ظننت قيام زيد ، فهو اسم واحد في اللفظ ، فلا بد من اسم آخر على ما بينا » .

ويذكر النحويون هنا أن الاسم المقدر هو مصدر خبر « أن » مضافا إلى اسمها ، فإن كان خبرها جامداً ألحقت بـه ياء النسبة والتاء ، ففـي نحـو : ظننت أن زيدا عمروٌ ، يقال فـي تقدير المصدر : ظننت عمرية زيد (١) .

ويذكرون أيضا أن هذا الاسم يقوم مقام المفعولين في هذا الباب ، ويسد مسدهما ، ولا يسد في غير ذلك إلا مسد اسم واحد (٢) .

والظاهر أن سيبويه يجعل ذلك الاسم في موضع نصب على المصدرية ، ويدل على ذلك قوله في موضع آخر من الكتاب(٣): « تقول : ظننت أنه منطلق ، فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذاك » ، وتنظيره في هذه العبارة يفهم منه أمران :

الأول : أن « أن » ومعموليها في تأويل اسم مفرد ، كما أن « ذاك » اسم مفرد .

والثاني : أن ذلك الاسم في موضع مصدر ، كما أن « ذاك » في موضع المصدر ، وقد قال سيبويه (٤) : « وأما ظننت ذاك ، فإنما جاز

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢/ ٢٧٨ ، وشرح الدماميني للمغني ، وحاشية الشمني عليه ١/ ٨٦ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٧ .

(٣) ٣/ ١٢٠ .

(٤) الكتاب ١/ ٤٠ .

السكوت عليه ، لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر ، كما تقول : ذهبت ، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب ، فـ « ذاك » ها هنا هـو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن .. » .

ويقول أبو علي الفارسي [١] : إذا قلت : ظننت ذاك ، كان « ذاك » إشارة إلى المصدر ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن .

ويقول الجرجاني [٢] : اعلم أنك إذا قلت : ظننت ذاك ، فإن ذاك يجري مجرى الهاء في ظننته ، إذا جعلته كناية عن المصدر .

وكذلك ذكر ابن عصفور [٣] أن « ذاك » في قول العرب : ظننت ذاك ، محمول على أنه إشارة إلى المصدر ؛ لأن ذلك قد ثبت في مثل قوله تعالى : ﴿ ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾ [٤] .

ولا مانع عندي من كون ذلك الاسم المؤول من « أن » ومعموليها مفعولا مطلقا للفعل القلبي ، مبينا لنوعه ، على حد : رجع القهقري ، وقعد القرفصاء ، فإن قيام زيد في : ظننت أن زيداً قائم ، هو نوع من الظن الذي يخطر في قلب المتكلم به ، خلافا لمن ذهبوا إلى أن ذلك الاسم لا يكون مفعولا مطلقا [٥] .

وقول سيبويه : « وإنما يقتصر على هذا ... » يفيد أن شرط الاكتفاء بأن ومعموليها عن المفعول الثاني هنا أن يكون خبر « أن » مغنيا عنه لتعلق الفعل به ، وإلا وجب ذكر الثاني .

---

(١) الإيضاح ص ١٣٧ . (٢) المقتصد ١/ ٥٠٢ .

(٣) شرح الجمل ١/ ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٤) الشورى : ٤٣ . (٥) انظر النحو الوافي ١/ ٦٤٧ .

وقد خالف الأخفش سيبويه في هذه المسألة ، فذهب إلى أن المفعول الثاني محذوف [١] ، لأن « أنّ » مصدرية ، فتكون هي وما عملت فيه في تقدير مصدر مفرد كما تقول : علمت أن زيداً قائم ، فتقديره : علمت قيام زيد كائنا ، قال العكبري [٢] : وهذا مستغنى عن تقديره لثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لا فائدة فيه .

والثاني : أن ما تعلق به العلم والظن مصرح به وهو القيام .

والثالث : أن « أن » للتوكيد مع بقاء الجملة على رمتها فهي كـ « لام الابتداء » ، وكما لا يحتاج هناك إلى تقدير مفعول ، كذلك ههنا .

ويتبين من ذلك أن الأخفش يقدر المفعول الثاني في كل موضع وقعت فيه « أن » ومعمولاها بعد هذه الأفعال ، وأن سيبويه لا يقدر مفعولا ثانيا استغناء بخبر « أن » ، فإذا علم بقرينة الحال أن الفعل لا يستغنى بخبرها وجب ذكر المفعول الثاني ، وقد حكى الفراء عن العرب : أظن أنك قائم خيرا لك ، وأظن خيرا لك أنك قائم [٣] ، فشرط كون « أن » ومعموليها تسد مسد المفعولين عنده أن يكون خبرها هو المقصود بالظن كما بيناه ، فلا ينبغي أن ينسب إليه ذلك المذهب إلا بذلك الشرط

---

(١) انظر اللباب ١/ ٢٥٣ ، وابن يعيش ٨/ ٦٠ ، ٦١ ، وارتشاف الضرب ٣/ ٧٦ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٣ .

(٢) اللباب ١/ ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ٧٦ .

خلافا لما تناقله النحويون في ذلك [١] .

وقد سار المبرد [٢] على مذهب سيبويه في الاستغناء بـ « أن » ومعموليها في نحو : ظننت أن زيدا منطلق ، وقال معللا : « لأنك أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ، فلذلك استغنيت » .

وقال الرضي [٣] في تعليل ذلك : « لأن مفعولها في الحقيقة .. هو مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ ، و« أن » المفتوحة موضوعة لهذا المعنى » ، ثم بين أنها في تلك الحال ناصبة لمفعول واحد ، فقال : « إذا دخلت أفعال القلوب على أن المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ، ويكثر ذلك وإن كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كـ « حسبت » و« خلت » و« ظننت » ؛ لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مسنداً ومسندا إليه سواء نصبتهما كما في : حسبت زيدا قائما ، أو لم تنصبهما نحو : حسبت أن زيداً قائم ، إذ مقصود الجزءين المنصوبين هو المصرح به في الجزءين المصدرين بـ " أن " » ، ثم قرر أن ذلك مذهب سيبويه فقال : « هذا مذهب سيبويه ، أعني أن « أن » مع اسمها وخبرها مفعول « ظن » ، ولا مفعول له آخر مقدراً » .

ثم قرر أنه لا يصح القول بأن « أن » ومعموليها تسد مسد المفعولين ، فقال : « ولا نقول إن « أن » مع جزءيها ساد مسد اسمين هما

---

(١) انظر الجامع الصغير ص ٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٧ ، والفرائد الجديدة ١/ ٢٩١ .

(٢) المقتضب ٢/ ٣٣٩ .   (٣) شرح الكافية ٢/ ٢٨٦ .

مفعولا فعل القلب ، كما يقول بعضهم لأن « أن » المفتوحة مع جزءيها في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع .. فكيف تكون في تقدير اسمين ؟ » .

ومعنى ما قاله الرضي أن المصدر المؤول من « أن » ومعموليها يكون مفعولا للفعل القلبي مكتفى به عن المفعول الثاني ، وهذا يخالف ما تقدم من قول سيبويه : « تقول : ظننت أنه منطلق ، فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذاك » ، وقوله في « ظننت ذاك » : « فذاك ها هنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن » ، فذلك يستفاد منه أن المصدر المؤول مفعول مطلق للظن كما سبق بيانه ، وكلا الوجهين جائز ؛ لأن المصدر المؤول إن فسر على أنه شيء مظنون كان مفعولا به ، وإن فسر على أنه من أنواع الظن كان مفعولا مطلقا .

ومن قبيل المفعول المطلق ـ عندي ـ ما ذهب إليه الفراء من أنه قد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعولي « ظن » وأخواتها ، فتقول لمن قال : أظن زيدا قائما : أنا أيضا أظنه ، أو أظن هذا ، وكذا باقي أفعال القلوب [١] .

وهذا المذهب نسب مثله ابن عصفور [٢] إلى المازني وقال : أجاز المازني إنابة ذلك مناب مفعولي ظننت ، فأجاز أن تقول : ظننت ذلك ، في جواب من قال : هل ظننت زيدا قائما ، وأشرت بـ « ذلك » إلى مفعولي ظننت .. وأنبته مناب المفعولين ، وهو مفرد كما فعلت ذلك في « أن » واسمها وخبرها ، وهي تقدر بالمفرد لكنها في المعنى جملة ، وأجاز

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٨ . (٢) شرح الجمل ١/ ٣١٨ .

الإشارة بذلك وهو مفرد إلى اثنين ، لأن العرب قد تفعل ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ﴾ [(١)] ، فأشار بذلك وهو مفرد إلى الفارض والبكر .

ثم قال ابن عصفور [(٢)] : وهذا عندنا غير جائز ؛ لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس ، وأيضا فإن ذلك ليس فيه ما سوغ في « أن » وضعها وضع المفعولين من الطول وجريان المفعولين بالذكر في الصلة ، فإذا لم يكن ذلك قياسا حملنا قول العرب : ظننت ذاك ، على أن ذاك إشارة إلى المصدر ، لأن ذلك قد ثبت في مثل قوله تعالى : ﴿ ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾ [(٣)] ، أي : صبره .

وأقول : لم لا يحمل ما ذهب إليه المازني على أن « ذاك » في جواب : هل ظننت زيدا قائما ؟ إذا قيل : ظننت ذاك ، إشارة إلى المصدر ، كما ذهب إليه سيبويه فيما نقلناه عنه ؛ إذ إن معنى : هل ظننت زيدا قائما ؟ ، هل ظننت قيام زيد ؟ ، أي : هل ظننت هذا الظن ، فيكون الجواب : ظننت ذاك ، ومما يؤيد هذا الاحتمال التنظير له بوقوع « أن » ومعموليها في موقع المفعولين مع كونها تقدر بالمفرد .

والذي اعترض به ابن عصفور على المازني من أن « ذاك » ليس فيه من الطول ما في « أن » ومعموليها ، وليس فيه جريان المفعولين بالذكر ليس بشيء ؛ لأنه ليس قائما مقام المفعولين بهذا التفسير ، وإنما هو قائم مقام المصدر ، وهذا يتفق مع كونه إشارة إلى المصدر كما جاء في كلام

---

(١) البقرة : ٦٨ .   (٢) شرح الجمل ١/٣١٨ ، ٣١٩ .

(٣) الشورى : ٤٣ .

ابن عصفور نفسه ، وكما خرجه عليه سيبويه وغيره كما سبق بيانه ، فهو قائم مقام مفرد يؤدي معنى النسبة التي بين المفعولين ، وليس قائما مقام المفعولين ، وهذا المفرد هو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني مضافا إلى الأول .

وهنا أمر يجب التنبيه عليه ، وهو أن المصدر المذكور لا يكتفي به الفعل لو جاء صريحا بعده ، فلا يصح أن يقال : ظننت قيام زيد ، إلا بتقدير مفعول ثان ، لكنه يكتفي به لو جاء في صورة « أن » ومعموليها ، أو « أن » المصدرية الناصبة ومدخولها أو اسم الإشارة المشار به إليه أو الضمير الراجع إليه .

وفي هذا يقول الصيمري [١] : « ويجوز أن تذكر المصدر ولا تذكر المفعولين فتقول : ظننت ظنا ، كما قال الله عز وجل : ﴿ وظننتم ظن السوء ﴾ [٢] ، ويجوز أن تقول : ظننت ذاك ، فلا تحتاج إلى ذكر اسم آخر ، لأن ذاك إشارة إلى المصدر ، ويجوز الاقتصار على المصدر .

وتقول : ظننت أن زيدا قائم ، فـ « أن » وما عملت فيه بتقدير اسم واحد تقديره : ظننت قيام زيد ، ولو ذكرت قيام زيد بعد ظننت لاحتجت إلى مفعول آخر » .

ويقول أيضا : « وإذا قلت : ظننت قيام زيد ، فهو اسم واحد في اللفظ ، فلا بد من اسم آخر على ما بينا » .

ويرد ابن عصفور [٣] ما ذهب إليه المازني بقول الشاعر : (كامل)

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ١١٤ ، ١١٥ .

(٢) الفتح : ١٢ .   (٣) شرح الجمل ١/ ٣١٩ .

يا عمرو إنك قد مللت صحابتي

وصحابتيك إخال ذاك قليل [١]

لأنه أتى بـ « ذاك » مع ذكر المفعولين ، قال : ولو كانت إشارة إلى المفعولين لم يحتج إلى ذكره مع المفعولين وهما صحابتيك وقليل ، فدل ذلك على أن « ذاك » إشارة إلى المصدر ، وهذا البيت من قبيل ما ذكرنا من قبل أنه يجوز الإلغاء مع تأكيد الفعل بالإشارة إلى المصدر .

وأقول : إذا وجهنا ما ذهب إليه المازني بما تقدم وهو أن « ذاك » إشارة إلى المصدر المؤدي معنى النسبة بين المفعولين لم يتجه عليه هذا الرد .

مجيء ظن بمعنى اتهم :

قال سيبويه : " وقد يجوز أن تقول : ظننت زيدا ، إذا قال : من تظن ؟ ، أي : من تتهم ، فتقول : ظننت زيداً ، كأنه قال : اتهمت زيداً ، وعلى هذا قيل : " ظنين " ، أي : متهم ، ولم يجعلوا ذاك في حسبت وخلت وأُرى ، لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله " [٢] .

يشير إلى أن الفعل « ظن » يختص بمجيئه بمعنى اتهم ، فيتعدى حينئذ إلى مفعول واحد [٣] ، والاتهام ـ كما قال الرضي ـ أن تجعل

---

(١) شرح الجمل ١/٣١٩ ، ومغني اللبيب ص ٨٤١ .

(٢) الكتاب ١/١٢٦ .

(٣) شرح الأنموذج ص ١٤٩ ، والإرشاد ص ١٨٧ ، والملخص ١/٢٥٧ .

شخصا موضع الظن السيء [١] .

وقوله : « وعلى هذا قيل : ظنين ، أي : متهم » فيه إشارة إلى قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي قوله تعالى : ﴿ وما هو على الغيب بظنين ﴾ [٢] بالظاء ، وباقي السبعة يقرءونه بالضاد [٣] ، وفيه أيضا إشارة إلى أن « فعيل » في هذه القراءة بمعنى مفعول ، فمعناه : مظنون ، أي : متهم ، وأما قراءة الباقين بالضاد فهو فيها بمعنى فاعل من ضن يضن إذا بخل ، فكأنه قيل : وما هو على الغيب بخيلا [٤] ، أي : لا يبخل بما عنده من علم الوحي [٥] .

وقوله : « لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى .. » ، أي أن من نهج العرب في لغتهم اختصاص أحد المتماثلين بمعنى ليس في الآخر ، وظننت من هذا القبيل لأنه اختص دون حسب ونحوه بمعنى الاتهام ، ولعل من هذا القبيل اختصاص « أن » المفتوحة الهمزة بمعنى لعل دون « إن » المكسورة الهمزة ، وكلاهما يفيد التوكيد ، وذلك في قولهم : إيت السوق أنك تشتري لنا شيئا ، أي : لعلك . حكاه الخليل [٦] .

ويشبه « ظن » في هذا الاستعمال « علم » الناصبة لمفعول واحد ، وقد ذكر ذلك سيبويه [٧] ، ومثل له بقول القائل : « قد علمت زيدا خيرا

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٧٨ . (٢) التكوير : ٢٤ .

(٣) انظر الحجة لأبي علي الفارسي ٦/ ٣٨٠ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٧٥٢ والموضح ٣/ ١٣٤٤ ، والدر المصون ١٠/ ٧٠٧ .

(٤) انظر البسيط ١/ ٤٤٥ ، والملخص ١/ ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٥) الإيضاح ص ١٣٧ . (٦) الكتاب ٣/ ١٢٣ .

(٧) الكتاب ١/ ٤٠ ، ٢٣٧ .

منك » وذلك على أن « خيرا » منصوب على الحالية ، واستشهد له بقوله تعالـى : ﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فـي السبـت ﴾ [١] ، وقوله : ﴿ لا تعلمونهـم الله يعلمهـم ﴾ [٢] وقال : « كقولك لا تعرفونهم الله يعرفهـم » [٣] ، كما استشهد بقولـه تعالـى : ﴿ والله يعلم المفسد من المصلح ﴾ [٤] .

وكذلك « رأى » إذا أريد رؤية العين ، و« وجد » إذا أريد وجدان الضالة [٥] ، و« جعل » إذا جعلت بمنزلة « عملت » [٦] .

* * *

---

(١) البقـرة : ٦٥ .
(٢) الأنفال : ٦٠ .
(٣) الكتاب ١ / ٢٣٧ .
(٤) البقرة : ٢٢٠ .
(٥) الكتاب ١ / ٤٠ .
(٦) الكتاب ١ / ٤٠ ، ٢ / ٣٩٠ .

المبحث الثامن : من أحكام أي

لم لا يجوز : أَيُّهم مررتَ به ؟ :

قال سيبويه : « وسألته عن « أيهم » لِمَ لمْ يقولوا : أيَّهم مررت به ؟ فقال : لأن « أيهم » هو حرف الاستفهام لا تدخل عليه الألف ، وإنما تركت الألف استغناء فصارت بمنزلة الابتداء ، ألا ترى أن حد الكلام أن تؤخر الفعل فتقول : أيهم رأيت ؟ ، كما تفعل ذلك بالألف ! فهي نفسها بمنزلة الابتداء »[١] .

الضمير في « وسألته » جعله بعضهم راجعا إلى أبي الخطاب الأخفش ، وهو أقرب علم مذكور في الباب ، ويجوز عندي أن يرجع إلى الخليل بن أحمد وفاقا لما أثر عن السيرافي من قوله : « كلما قال سيبويه « وسألته » أو « قال » من غير أن يذكر القائل فهو الخليل »[٢] .

وهذه المسألة تتعلق بما يسمى بالاشتغال ، ويعبر عنه سيبويه بالمنصوب بمضمر يفسره مذكور[٣] ، ويرى سيبويه[٤] أن همزة الاستفهام تنفرد عن غيرها من أدواته بجواز مجيء الاسم بعدها كما يجيء الفعل على حد سواء ، وأنها إذا جاء الاسم بعدها كان المختار فيه النصب نحو : أزيدا ضربته ؟ ، كما يقرر[٥] أنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره بخلاف سائر أدواته ، فإنها قد تأتي لغير الاستفهام مثل « مَنْ » التي تستعمل موصولة وشرطية واستفهامية ، فلذلك تدخل

---

(١) الكتاب ١/١٢٦ . (٢) مقدمة الكتاب ص ١١ .

(٣) الكتاب ١/٨١ . (٤) المصدر السابق ١/ ٩٩ ، ١٠٠ .

(٥) المصدر نفسه ١/٩٩ .

الهمزة عليها إذا كانت مستعملة في غير الاستفهام كما في قوله تعالى : ﴿ أفمن يلقى في النار خير ... ﴾ [١] .

وقد تساءل سيبويه عن قول العرب : « أيُّهم مررت به » برفع « أي » الاستفهامية لِمَ لمْ ينصبوا فيه أياً ؟ فكان الجواب أن أيا هنا مستعملة في الاستفهام ، فلا تدخل عليها الهمزة ، كما تدخل على الاسم فيختار فيه النصب ، فلهذا رفعت على الابتداء لأنها مبتدأ ، ولأن الفعل بعدها لا تسلط له عليها .

وقوله : « وإنما تركت الألف استغناء » معناه أن دلالة « أي » على الاستفهام بنفسها جعلتها مستغنية عن دخول الهمزة عليها .

وقوله : « فصارت بمنزلة الابتداء » معناه أن أيا إذا استعملت في الاستفهام استحقت الصدارة وابتدئت بها الجملة ، ومن أدلة ذلك أنهم يؤخرون الفعل عنها في قولهم : أيِّهم رأيت ؟ ، كما يفعلون ذلك مع الهمزة التي للاستفهام .

وقوله : « كما تفعل ذلك بالألف » يعني همزة الاستفهام ، وجاء في نسخة أخرى : « كما تفعل ذلك في " أما " » ومعناه أن « أما » لها الصدارة لكونها حرف شرط .

هل يجوز : أيُّهم زيدا ضرب ؟ :

قال سيبويه : " وإن قلت : أيهم زيدا ضرب ، قبح كما يقبح في متى ونحوها ، وصار أن يليها الفعل هو الأصل ؛ لأنها من حروف

---

(١) فصلت : ٤٠ .

الاستفهام ، ولا يحتاج إلى الألف فصارت كـ " أين " ، وكذلك " من " و" ما " لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها " [١] .

هذا الكلام يفسره قول سيبويه [٢] : « وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك ، ألا ترى أنهم يقولون : هل زيد منطلق ؟ ، وهل زيد في الدار ؟ ، وكيف زيد آخذ ؟ ، فإن قلت : هل زيدا رأيت ، وهل زيد ذهب ، قبح لم يجز إلا في الشعر ؛ لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل » .

وقوله أيضا : « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم : لو قلت : هل زيد قام ؟ وأين زيد ضربته ؟ ، لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ؛ لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم » [٣] .

ومعنى كلامه هنا أن « أيا ، ومتى ، وأين ، ومن ، وما » المستعملات في الاستفهام لا يفارقان معنى الهمزة وهو الاستفهام في تلك الحالة ، فصارت في غير حاجة إلى تقدم الهمزة عليها ، وأدوات الاستفهام كلها غير الهمزة لا يليها إلا الفعل في الأصل ، فيقبح عند مجيء اسم وفعل بعدها أن يليها الاسم ، فيقبح أن يقال : أيهم زيدا ضرب ؟ ، ومتى زيداً ضرب عمرو ؟ ، وأين زيد أقام ؟ ، ونحو ذلك .

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٦ ، ١٢٧ .　　(٢) الكتاب ١/ ٩٨ ، ٩٩ .

(٣) المصدر السابق ١/ ١٠١ .

قال سيبويه : " تقول : من أمة الله ضربها ؟ وما أمة الله أتاها ؟ نصب في كل ذا : لأنه أن يلي هذه الحروف الفعلُ أولى ، كما أنه لو اضطر شاعر في " متى " وأخواتها نصب فقال : متى زيدا رأيته ؟ " (١).

معنى هذا أن الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام غير الهمزة يجب نصبه بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور ؛ لأن الأصل فيها أن يليها الفعل ، فإذا كان الفعل الذي وقع بعد المنصوب مشغولا بالعمل في ضميره ، وجب تقديرفعل ناصب له ، فالفرق بين هذا ، وما تقدم منعه ، أن الممنوع ما يكون فيه الفعل صالحا للتسلط على الاسم غير مشغول عنه .

وقوله : « كما أنه لو اضطر شاعر في متى وأخواتها ... » أراد به ذلك الممنوع في النثر ، فإنه يجوز للشاعر في الضرورة أن يقدم الاسم المنصوب على حد : أين زيدا قابلت ؟ ، ومتى زيدا رأيت ؟ ، وإذا تقرر ذلك علم أن المثال الأخير في كلامه ينبغي أن يكون الفعل فيه غير متعد إلى ضمير ، ولعل إثبات الضمير سهو من الناسخ . والله أعلم .

* * *

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٧ .

المبحث التاسع : متممات الباب

هل يصح الاقتصار على أحد المفعولين :

من أحكام « ظن » وأخواتها أنها لا يصح فيها الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر ، وقد تحدث عن ذلك سيبويه [١] في باب جعل عنوانه : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » ، وذكر في ذلك الباب ثمانية أفعال وهي : حسب ، وظن ، وخال ، ورأى ، ووجد ، وعلم ، وزعم ، وأُرى .

وذكر تعليل ذلك الحكم فقال : « إنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ها هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ، فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه في التيقن » .

وقال في باب : « إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل » : « وذلك لأن « حسبت » بمنزلة « كان » إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه فيكونان في الاحتياج على حال ، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما ، كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والمنصوبان بعد « حسبت » بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان » [٢] .

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

وقال في باب آخر : « وإنما افترقت حسبت وأخواتها والأفعال الأخر ؛ لأن « حسبت » وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكا أو علما ، ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والأفعال الأخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها .. فلما صارت « حسبت » وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إن وأخواتها إذا قلت : إنني ولعلني ولكنني وليتني ؛ لأن « إن » وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها ؛ لأنها إنما دخلت على مبتدأ ومبني على مبتدأ » [١] .

ويتفرع على ذلك مسألتان :

الأولى : في قول العرب : « ظننت ذاك » فإنه لا يدخل في هذا الباب ، وإنما هو من باب المنصوب على المصدرية ، وفي ذلك يقول سيبويه : « وأما ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوت عليه ، لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر ، كما تقول : ذهبت ، ثم تعمله في الظن ، كما تعمل ذهبت في الذهاب ، فـ« ذاك » ها هنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن ، وكذلك : خلت وحسبت ، ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت : خلت زيدا ، وأُرى زيدا ، لم يجز » [٢] ، وقد سبق الحديث عنه مفصلا [٣] .

الثانية : في قول العرب : « ظننت به » ، فليس من ذلك الباب

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٠ ، وانظر في ذلك الأصول ١/ ١٨١ .

(٣) انظر ص ٧١ .

أيضا ، وإنما هو نظير نزلت به ، وقد بين ذلك فقال : « وتقول : ظننت به ، جعلته موضع ظنك ، كما قلت : نزلت به ، ونزلت عليه ، ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل : ﴿ كفى بالله ﴾ [١] لم يجز السكت عليها ، فكأنك قلت : ظننت في الدار ، ومثله : شككت فيه » [٢] .

هل يجوز حذف المفعولين اقتصارا ؟ :

وقول سيبويه ها هنا : « لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر كما تقول : ذهبت ... » حديث بالإشارة عن حذف المفعولين اقتصارا ، وفيه ثلاثة مذاهب للنحويين [٣] :

أولهما : المنع ، وهو مذهب الأخفش ومن وافقه .

والثاني : الجواز ، قال ابن عصفور : وعليه أكثر النحويين ، وقال أبو حيان : هو مذهب الأكثرين .

والثالث : التفصيل ، فيجوز في ظننت وما في معناها ، ويمنع في علمت وما في معناها ، وهو مذهب الأعلم ومن وافقه .

قال ابن عصفور : « والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علمت وظننت وما في معناهما ، وقد جاء ذلك في كلامهم : حكى سيبويه : أنهم يقولون : من يسمع يخل ، أي يقع منه خيلة ، وقال تعالى :

---

(١) جزء آية تكرر في مواضع من القرآن الكريم منها النساء : ٦ .

(٢) الكتاب ١/ ٤١ ، وانظر الأصول ١/ ١٨١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١١ ، ٣١٢ ، وارتشاف الضرب ٣/ ٥٦ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٩٠ ، ٣٩١ ، والهمع ٢/ ٢٢٥ .

﴿ أعنده علم الغيب فهو يرى ﴾ [١] ، أي : يعلم ، وليس في الكتاب جلاء عن مذهب سيبويه » ، قلت : قول سيبويه المتقدم يدل على جواز ذلك عنده ، لكن قيد ابن مالك مذهبه في شرح التسهيل [٢] ، فذكر أن شرط حذف المفعولين عنده أن توجد الفائدة بأن يقارن الحذف قرينة تدل على تحدد ظن أو علم ، وذكر أن ذلك أيضا مذهب المحققين كأبي الحسن ابن خروف وابن طاهر وأبي علي الشلوبين ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ [٣] ، وقوله : ﴿ أعنده علم الغيب فهو يرى ﴾ [٤] ، وقول العرب : « من يسمع يخل » ، وقول الكميت : (طويل)

بأي كتاب أم بأية سنة
ترى حبهم عارا علي وتحسب [٥]

ثم ذكر أن مذهب ابن السراج [٦] والسيرافي هو جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقا ، وقال : « كأن الذي دعاهما لهذا أن الأخفش قال في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى : تقول : ضرب عبد الله ، وظن عبد الله ، وأعلم عبد الله ، إذا كنت تخبر عن الفعل . هذا نصه ، والذي عندي في هذا أن الأخفش لم يقصد جواز الاقتصار مطلقا ، بل مع قرينة محصلة للفائدة كقولك لمن قال : من ظنني ذاهبا ؟ : ظن عبد الله ولمن قال : من أعلمك أني ذاهب ؟ : أعلم عبد الله ، ولذلك قال : إذا

---

(١) النجم : ٣٥ . (٢) ٢/ ٧٣ ، ٧٤ .

(٣) البقرة : ٢١٦ . (٤) النجم : ٣٥ .

(٥) التصريح ١/ ٢٥٩ ، والأشموني ٢/ ٣٥ ، والهمع ٢/ ٢٢٥ .

(٦) الأصول ١/ ١٨١ .

كنت تخبر ، فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر »[١] .

وقد تبع هذا المذهب الثاني بعض النحويين كالصيمري[٢] ، والحيدرة اليمني[٣] .

والجرجاني يقرر في شرح الإيضاح أن ذلك مذهب سيبويه فيقول : « وأما السكوت على الفعل والفاعل وترك ذكر المفعولين فلا شبهة في جوازه ، وذلك قولك : أعطيت وكسوت ، كما قلت : ضربت ، وكذلك تقول : ظننت وحسبت ، فيجوز عند صاحب الكتاب وهو الصحيح »[٤] .

ثم يذكر مذهب الأخفش في منع ذلك ، وتأييد أبي علي الفارسي له ، ويقول معقبا : « والحقيقة بعد مع صاحب الكتاب »[٥] ، ويعلل جوازه بأن الفائدة تحصل بالخبر والمخبر عنه ، وما تجاوز ذلك فهو زيادة فيها وفضل بيان إن ذكر فحسن جميل ، وإن لم يذكر لم يلزم ، ولم يبطل الكلام .

ويقول : « وقد وجدنا ذلك أعني السكوت على الفاعل مستعملا مستقيما في المعنى ، وهو قولهم : من يسمع يخل .. ويدل عليه أيضا قوله تعالى : ﴿ وظننتم ظن السَّوء وكنتم قوما بورا ﴾[٦] ، وذاك أن ظن السوء

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) التبصرة والتذكرة ١/ ١١٤ .

(٣) كشف المشكل ١/ ٤٠٤ .

(٤) المقتصد ١/ ٦٠٨ .　　(٥) المصدر السابق ١/ ٦٠٩ .

(٦) الفتح : ٤٨ .

مصدر ، وليس بمفعول .. » ، ثم ينتهي إلى قوله : « فقد بان واستقر أن المذهب المستقيم ما ذهب إليه صاحب الكتاب فاعرفه » [١] .

أقول : والذي يظهر لي أن الحق مع الجرجاني في فهمه لمذهب سيبويه ؛ لأن سيبويه نظر لـ « ظننت » بـ « ذهبت » ، ثم ذكر جواز إعمال ظننت في المصدر وهو الظن ، كما يعمل ذهبت في الذهاب ، وهذا يدل على أن هذا الاستعمال عنده لم يراع فيه ذكر المفعولين لفظا ولا تقديرا ، وليس في كلام سيبويه إشارة إلى اشتراط وجود قرينة تسوغ عدم ذكر المفعولين كما ذكر ذلك ابن مالك .

الجمع بين الضميرين في نحو : ظننتُنِي :

من أحكام هذه الأفعال أنها يجوز فيها كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى [٢] ، فيتعدى فيها الفعل ضمير الفاعل إلى ضمير المفعول الأول مع كون مرجعهما واحداً نحو : ظننتُني عالما ، وحسبتَك غنيا ، وعلمتُني منطلقا ، ووجدتَك فعلت كذا .. .

وقد تكلم سيبويه [٣] عن ذلك الحكم في باب عنوانه : « هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب ، ولا علامة المضمر المتكلم ، ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب » ، قال : « وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضربك ، ولا اقتلك ، ولا ضربتَك ، لما كان المخاطب

---

(١) المقتصد ١/ ٦١١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٨٨ ، والمقتصد ١/ ٤٩٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ٩٢ ، والهمع ٢/ ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٦٦ - ٣٦٨ .

فاعلا ، وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك ؛ لأنهم استغنوا بقولهم : اقتل نفسك ، وأهلكتَ نفسك ، عن الكاف ها هنا ، وعن إياك ، وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول : أهلكتُني ولا أُهلكني ، لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : أنفع نفسي عن ني وعن إياي ، وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول ضربه إذا كان فاعلا وكان مفعوله نفسه ؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم : ظلم نفسه ، وأهلك نفسه » .

وذلك منه تمهيد لبيان هذا الحكم الذي اختصت به أفعال القلوب ، ولهذا قال مستدركا : « ولكنه قد يجوز ما قبح ها هنا في حسبت ، وظننت ، وخلت ، وأُرى ، وزعمت ، ورأيت إذا لم تعن رؤية العين ، ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة ، وجميع حروف الشك ، وذلك قولك : حسبتُني ، وأُراني ، ووجدتُني فعلت كذا وكذا ، ورأيتُني لا يستقيم لي هذا ، وكذلك ما أشبه هذه الأفعال تكون حال علامات المضمرين المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير المنصوب » أي أنك تقول : حسبتُني ، كما تقول : حسبتُك .

ثم بين أن إضمار المفعول الأول في ذلك واجب فقال : « ومما يثبت علامة المضمرين المنصوبين ها هنا أنه لا يحسن إدخال النفس ها هنا لو قلت : يظن نفسه فاعلة ، وأظن نفسي فاعلة ، على حد : يظنه ، وأظنني ، ليجزئ هذا من ذا لم يجزئ كما أجزأ أهلكت نفسك عن أهلكتَك ، فاستغنى به عنه » .

ثم علل لاختصاص هذه الأفعال بذلك الحكم فقال : « وإنما افترقت « حسبت » وأخواتها والأفعال الأخر ؛ لأن « حسبت » وأخواتها

إنما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكا أو علما ؛ ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والأفعال الأخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها ؛ ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبني على المبتدأ ؟ فلما صارت حسبت وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة « إن » وأخواتها إذا قلت : إنني ولعلني ولكنني وليتني ؛ لأن « إن » وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها ؛ لأنها إنما دخلت على مبتدأ ومبني على مبتدأ » .

وقال أيضا : « وإذا أردت بـ « رأيت » رؤية العين لم يجز : رأيتُني ؛ لأنها حينئذ بمنزلة « ضربت » ، وإذا أردت التي بمنزلة « علمت » صارت بمنزلة « إن » وأخواتها ؛ لأنهن لسن بأفعال ، وإنما يجئن لمعنى ، وكذلك هذه الأفعال إنما جئن لعلم أو شك ولم يرد فعلا سلف منه إلى إنسان يبتدؤه » .

ومن شواهد هذا الموضع قوله تعالى : ﴿ أن رآه استغنى ﴾ [1] ، وقول الشاعر : (طويل)

دعاني الغواني عمهن وخلتني
لي اسم فلا أدعى به وهو أول [2]

وقول الآخر : (وافر)

لسان السوء تهديها إلينا وحنتَ وما حسبتَك أن تحينا [3]

---

(١) العلق : ٧ . (٢) تقدم هذا الشاهد ص ١٤ .

(٣) المغني ص ٢٤١ ، والهمع ٢/ ٢٤٠ ، والفرائد ١/ ٣٠٠ .

هل يكون الإلغاء واجبا :

يظهر من كلام سيبويه في باب « إذن » أن إلغاء الفعل القلبي واجب في موضعين :

الأول : إذا وقع بين كان واسمها ، نحو : كان أرى زيد ذاهبا .

والثاني : إذا وقع بين اسم إن وخبرها نحو : إني أرى ذاهب .

والذي يحملنا على هذا القول أنه يشبه « إذن » في الإعمال والإلغاء بأفعال القلوب فيقول : « واعلم أن « إذن » إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، إن شئت أعملتها كإعمالك أُرى ، وحسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيدا حسبت أخاك ، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت : زيد حسبت أخوك »[1] .

ثم إنه يحكم على « إذن » في بعض مواضعها بالإلغاء وأنها لا تنصب ألبتة ، ويشبهها بالفعل القلبي الواقع في أحد الموضعين المذكورين حيث يقول :

« واعلم أن « إذن » إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب ألبتة ، كما لا تنصب أُرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كان أرى زيد ذاهبا ، وكما لا تعمل في قولك : إني أرى ذاهب ، فإذن لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب ، كما لا تصل أرى هنا إلى أن تنصب ، فهذا تفسير الخليل ، وذلك قولك : أنا إذن

---

(١) الكتاب ٣/ ١٣ .

آتيك ، فهي ها هنا بمنزلة « أرى » حيث لا تكون إلا ملغاة »[١] .

وكلام سيبويه في الموضعين صريح في الإلغاء دون التعليق ، ومن العجب أن أحد الباحثين في عصرنا جعل هذين الموضعين من التعليق عند سيبويه والخليل[٢] .

التعليق في أفعال القلوب المتصرفة :

ومن أحكام هذه الأفعال : التعليق ، وهو ضرب من الإلغاء ، إلا أنه يتعلق باللفظ دون المحل ، فهو إبطال العمل لفظا لا تقديرا ، وأما الإلغاء فهو إبطاله لفظا وتقديرا[٣] .

وقد ذكر سيبويه[٤] هذا الحكم في باب سماه : « باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره » ، وبدأه بالتعليل قائلا : « لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله ؛ لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك » .

ومن الأمثلة التي ذكرها لذلك : قد علمت أعبد الله ثم أم زيد ؟ ، وسبب التعليق فيه أن الفعل وليه استفهام بالحرف وهو الهمزة .

قال سيبويه[٥] : ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾[٦] ا.هـ ، وهذه الآية علق فيها الفعل ؛ لأنه وليه

---

(١) الكتاب ٣/ ١٤ .

(٢) انظر النواسخ في كتاب سيبويه لحسام سعيد النعيمي ص ٩٠ .

(٣) ابن يعيش ٨/ ٨٦ .

(٤) الكتاب ١/ ٢٣٥ - ٢٤٠ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٣٦ .

(٦) الكهف : ١٢ .

استفهام بالاسم وهو " أي " .

ومثل هذا ما ذكره بقوله : « وبعض العرب يقول : لقد علمت أيُّ حين عقبتي ، وبعضهم يقول : لقد علمت أيٍّ حين عقبتي »[١] .

ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ إن الله يعلم ما تدعون من دونه من شيء ﴾[٢] ، فقد عقب عليه بقوله : « فـ « ما » ها هنا بمنزلة « أيهم » و« يعلم » معلقة »[٣] ، وفسر ذلك السيرافي[٤] بكون « ما » استفهاما ، والعامل فيها تدعون ، كأنه قيل : أيهم تدعون ؟ ، وقد ذكر صاحب كتاب : « النواسخ في كتاب سيبويه »[٥] هذه الآية على أنها من مواضع التعليق مع « ما » النافية عند الخليل ، وذكر أن سيبويه نقل ذلك عنه ، والذي يتضح من تعقيب سيبويه وتفسير السيرافي أن الاستشهاد بالآية وقع على أن « ما » استفهامية لا نافية[٦] .

ومن مواضع التعليق عنده أن تتصدر الجملة بعد الفعل القلبي بلام الابتداء ، وفي ذلك يقول : « ومن ذلك : قد علمت لعبد الله خير منك ، فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام ؛ لأنها إنما هي لام الابتداء ، وإنما أدخلت عليه « علمت » لتؤكد وتجعله يقينا قد علمته ، ولا تحيل على علم غيرك ، كما أنك إذا قلت : قد علمت أزيد ثم أم عمرو ، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم ، وأردت أن تسوي علم

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٠ .

(٢) العنكبوت : ٤٢ ، وهي قراءة السبعة إلا عاصما وأبا عمرو ، انظر حجة القراءات ص ٥٥٢ .

(٣) الكتاب ٣/ ١٤٨ .

(٤) هامش (٦) في الكتاب ٣/ ١٤٨ .

(٥) ص ٨٩ .

(٦) وانظر التبيان ٢/ ١٠٣٣ ، والدر المصون ٩/ ٢٣ .

المخاطب فيهما ، كما استوى علمك في المسألة حين قلت : أزيد ثم أم عمرو ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ﴾ [١] » [٢] .

ومنها أن تتصدر الجملة بـ « إن » التي في خبرها اللام ، وفي هذا يقول [٣] : « ومن ذلك أيضا قولك : قد علمت إنه لخير منك ، فـ « إن » ههنا مبتدأة ، و« علمت » ها هنا بمنزلتها في قولك : لقد علمت أيهم أفضل ، معلقة في الموضعين جميعا ، وهذه اللام تصرف « إن » إلى الابتداء ، كما تصرف « عبد الله » إلى الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبد الله خير منك ، فـ « عبد الله » هنا بمنزلة « إن » في أنه يصرف إلى الابتداء .. ونظير ذلك قوله عز وجل : ﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ﴾ فهو ها هنا مبتدأ ، ونظير « إن » مكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى : ﴿ ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون ﴾ [٤] » .

ومن شواهد ذلك عنده قول الشاعر : (طويل)

ألم تر إني وابن أسود ليلة

لنسري إلى نارين يعلو سناهما [٥]

والظاهر أنه يرى أن المعلق في تلك الحالة هو اللام ؛ لأنها المستوجبة لكسر همزة « إن » ، ويدل على ذلك قوله : « فإن لم تذكر اللام قلت : قد علمت أنه منطلق ، لا تبتدؤه وتحمله على الفعل ؛ لأنه لم

---

(١) البقرة : ١٠٢ .
(٢) الكتاب ١/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
(٣) الكتاب ٣/ ١٤٧ - ١٤٩ .
(٤) الصافات : ١٥٨ .
(٥) الكتاب ٣/ ١٤٩ ، والأشموني ١/ ٢٧٥ .

يجئ ما يضطرك إلى الابتداء ، وإنما ابتدأت « إن » حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل ، فإذا حسن أن تحمله على الفعل لم تخط الفعل إلى غيره »[1] .

وقد حكم بالضعف على تعليق الفعل إذا لم تذكر اللام نحو : علمت أن زيدا ذاهب ، ونظر لذلك بإلغاء الفعل المتصدر نحو : قد علمت عمرو خير منك ، ومراده بالضعف الامتناع كما سبق تقريره ، والدليل هنا أنه خرج قولهم : قد علمت عمرو خير منك ، بأنه على إرادة اللام ، أي أن الفعل فيه معلق عن العمل بلام مقدرة .

وقد بين أن المعلِّق وهو ما له الابتداء أو الصدر إنما يعلق الفعل عن نصب ما بعده لا ما تقدمه فقال : « وتقول : .. وعلمت عمرا أأبوك هو أم أبو غيرك ، فأعملت الفعل في الاسم الأول ؛ لأنه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أأبوك هو أم أبو غيرك ؟ ، أو زيد أبو من هو ؟ ، فالعامل في هذا الابتداء ثم استفهمت بعده ، ومما يقوي النصب قولك : قد علمته أبو من هو ؟ .. وتقول : قد دريت عبد الله أبو من هو ؟ ، كما قلت ذلك في علمت ، ولم يؤخذ ذلك إلا من العرب ، ومن ذلك : قد ظننت زيدا أبو من هو ؟ »[2] .

وهذا البيان يدل على أن الجملة التي عُلِّق الفعل عن العمل فيها لفظا لها محل من الإعراب وأن محلها النصب ؛ لأنه إذا قيل : قد علمت عمرا أأبوك هو أم أبو غيرك ، يكون فيه علم متعديا إلى مفعولين ، الأول

---

(١) الكتاب ٣/ ١٤٩ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٣٧ .

منهما منصوب اللفظ ، والثاني منصوب المحل ، والمفعول الثاني في المثال جملة ، وهذه الجملة في محل نصب على أنها مفعول ثان لـ « علم » .

وقد صرح بذلك ابن السراج بقوله : « وإذا ولي الظن حروف الاستفهام وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله ، وعمل في الموضع » [١] .

كما ذكر ابن مالك في التسهيل وشرحه أن الجملة بعد المعلَّق سادة مسد مفعولين إن تعدى إلى اثنين ، وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول [٢] ، وذهب الرضي [٣] إلى أن الجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق .

ويتلخص مما تقدم أن المعلقات التي ذكرها سيبويه هي :

١ ـ الاستفهام بحرف أو اسم .
٢ ـ لام الابتداء .
٣ ـ اللام الواقعة في خبر « إن » .

ويحتمل أن يكون من المعلقات عنده اللام الواقعة في جواب القسم ؛ لأنه استشهد ببيت من شعر لبيد وهو قوله : (كامل)

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها [٤]

---

(١) الأصول ١/ ١٨٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٩١ ، ٩٢ .

(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٧٩ .

(٤) الكتاب ٣/ ١١٠ ، والحجة لأبي علي الفارسي ٦/ ١٤٣ ، والمقتصد ١/ ٦٠٩ .

وقال معقبا : « كأنه قال : والله لتأتين ، كما قال : قد علمت لعبد الله خير منك » [١] ، فهذا يحتمل أن يكون مراده أن لام القسم أو اليمين بمنزلة لام الابتداء في التعليق ، فتكون « علم » فيه معلقة عن العمل فيما بعدها بتلك اللام .

لكن مع ذلك يحتمل وجها آخر وهو أن تكون « علمت » أجريت لإفادتها تحقيق الشيء وتوكيده مجرى القسم فتخرج عن طلب المفعولين ، وتتلقى بما يتلقى به القسم ، والجملة بعدها لا محل لها [٢] .

وتنظير سيبويه له بنحو : « قد علمت لعبد الله خير منك » يقوي الوجه الأول .

وهناك موجبات للتعليق ذكرها النحويون [٣] غير ما تقدم ، وهي :

١ ـ أن يكون أحد المعمولين مدخولا لـ « ما » النافية نحو قوله تعالى : ﴿ وظنوا ما لهم من محيص ﴾ [٤] ، وقوله : ﴿ لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ﴾ [٥] .

٢ ـ أن يكون مدخولا لـ « إن » النافية نحو قوله تعالى : ﴿ وتظنون

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٠ .

(٢) انظر الحجة لأبي علي الفارسي ٦/ ١٤٣ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣ .

(٣) الفصول الخمسون ص ١٧٥ ، وشرح التسهيل ٢/ ٨٨ ، وارتشاف الضرب ٣/ ٦٩ ، والمساعد ١/ ٣٦٧ ، والجامع الصغير ص ٧٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٧١ - ٤٧٣ ، والفرائد ١/ ٢٩٢ ، والهمع ٢/ ٢٣٣ .

(٤) فصلت : ٤٨ .

(٥) الأنبياء : ٦٥ .

إن لبثتم إلا قليلا ﴾ [١] .

٣ ـ أن يكون مدخولا لـ « لو » كما في قول حاتم : (طويل)

وقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان لـه وفـر [٢]

٤ ـ أن يكون مدخولا لـ « لعل » كما في قوله تعالى : ﴿ وما يدريك لعله يزكى ﴾ [٣] ، وقوله : ﴿ وما يدريك لعل الساعة قريب ﴾ [٤] .

٥ ـ أن يفصل بين المفعول ومدخوله « لا » النافية نحو : أظن لا يقوم زيد .

٦ ـ أن يفصل بينه وبين مدخوله « كم » الخبرية ، كما في قوله تعالى : ﴿ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون ﴾ [٥] .

معنى " أرأيتَك " وأحكامه :

ومن مسائل هذا الباب قول العرب : « أرأيتك » بمعنى أخبرني ، والظاهر من كلام سيبويه أن هذا الفعل لا يكون الاسم الواقع بينه وبين الاستفهام إلا منصوبا ، ولا يجوز فيه الرفع ، فهو يقول : « وتقول :

---

(١) الإسراء : ٥٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٨٩ ، والفرائد ١/ ٢٩٢ ، والهمع ٢/ ٢٣٤ ، والأشموني ٢/ ٣١ .

(٣) عبس : ٣ .

(٤) الشورى : ١٧ . (٥) يس : ٣١ .

أرأيتَك زيداً أبو من هو ، وأرأيتك عمرا أعندك هو أم عند فلان ، لا يحسن فيه إلا النصب في زيد ، ألا ترى أنك لو قلت : أرأيت أبو من أنت ، أو أرأيت أزيد ثم أم فلان ، لم يحسن ؛ لأن فيه معنى : أخبرني عن زيد ، وهو الفعل الذي لا يستغنى السكوت على مفعوله الأول ، فدخول هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء ، فعلى هذا أجري وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني » [١] .

ومعنى كلامه هذا أن « أرأيتك » يختلف عن سائر أفعال هذا الباب في التعليق من جهة أن الاسم الذي يليه يكون واجب النصب ، ولا يجوز فيه الرفع ، وقوله : « وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني » دليل على أنه لم يمنعه كونه بمعنى أخبرني من أن يكون له مفعولان كما كان قبل أن يدخل فيه ذلك المعنى كما قال السيرافي [٢] .

ويستفاد من ذلك أن « أرأيت » بمعنى أخبرني لا يعلق عند سيبويه ، قال السيوطي : ونازعه كثيرون وقالوا : كثيرا ما يعلق أرأيت ، قال تعالى : ﴿ قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون ﴾[٣] ، ﴿ أرأيت إن كذب وتولى ألم يعلم بأن الله يرى ﴾ [٤] في آيات أخر ، وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً ، أي : أرأيتكم عذابكم ؟ [٥] .

ويستفاد من كلامه في موضع آخر أن الكاف في « أرأيتك » حرف خطاب كالكاف في ذاك [٦] ، فهو يقول : « واعلم أن « رويدا » تلحقها الكاف وهي في موضع افعل ، وذلك قولك : رويدك زيدا ، ورويدكم

---

(١) الكتاب ١/ ٢٣٩ ، ٢٤٠ .   (٢) حاشية (١) من الكتاب ١/ ٢٤٠ .

(٣) الأنعام : ٤٠ .   (٤) العلق : ١٣ - ١٤ .

(٥) همع الهوامع ٢/ ٢٣٧ .   (٦) الكتاب ١/ ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

زيدا » ، ثم يقول : « فهذه الكاف لم تجيء علما للمأمورين والمنهيين المضمرين ، ولو كانت علما للمضمرين لكانت خطأ ؛ لأن المضمرين ها هنا فاعلون ، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو كقولك : افعلوا ، وإنما جاءت هذه الكاف توكيدا وتخصيصا » .

ثم ينفي عن تلك الكاف الاسمية مشبها لها بالكاف في ذاك ، وبعد التأكيد على عدم اسمية الكاف في « ذاك » يستدل على ذلك بقول العرب : أرأيتك فلانا ما حاله ؟ ، وقد فصل العلماء القول في بيان حرفية هذه الكاف ، وأنها لا محل لها من الإعراب ، ومن ذلك ما ذكره الهمذاني بقوله (١) : لا يجوز أن يكون في موضع رفع لأنه لا رافع قبلها ، إذ ليست بفعل الفاعل الذي قبلها ؛ لأن فاعله التاء ، ولا يكون لفعل واحد فاعلان ، والكاف ليست من علامات المضمر المرفوع .

ولا يجوز أن يكون في موضع نصب ، لأن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو : أرأيت زيدا ما صنع ، فلو جعلت الكاف في موضع نصب لكنت عديته إلى ثلاثة مفعولين ، وأيضا فلو كان في موضع نصب لكان هو الفاعل في المعنى ، ويصير المعنى والتقدير : أرأيتك نفسك ، وهذا خلف من القول إذ ليس الغرض : أرأيتك نفسك ، بل أرأيت غيرك ، ألا ترى أنك إذا قلت : أرأيت زيدا ما صنع ، كان زيد غير المخاطب ، ولا هو بدل منه لأن المظهر لا يبدل من المخاطب . ا.هـ .

وقد سكت عن عدم جواز كونه في موضع جر لأنه ليس مضافا إليه ولا مسبوقا بحرف جر .

---

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/ ١٤٦ ، ١٤٧ .

وهذا الفعل يحتمل وجهين في المعنى والاستعمال :

أولهما : أن يكون على معنى أرأيت نفسك ، كما يقال : أرأيتك على غير هذه الحال ، بمعنى : هل رأيت نفسك على غير هذه الحالة ، والكاف في هذا المعنى مفعول أول للفعل .

والثاني : أن يكون على معنى : أخبرني ـ كما ذكر سيبويه هنا ـ ، وفيه تكون الكاف حرف خطاب لا محل لها كما تقدم ، وهذه مسألة خلافية ذهب فيها الفراء [1] والكسائي إلى أن الكاف لفظها لفظ نصب ، وتأويلها تأويل رفع ، ومثلها الكاف التي في دونك زيدا ؛ لأن المعنى : خذ زيدا ، وتعقبهما الزجاج [2] بأن هذا القول لم يقله النحويون القدماء ، وهو خطأ ؛ لأنه إذا قيل : أرأيتك زيدا ما شأنه ، يصير معناه على هذا : أرأيت نفسك زيدا ما شأنه ، وهذا محال ، والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم أن الكاف لا موضع لها ، وأن المعنى : أرأيت زيدا ما حاله ، وإنما الكاف زيادة في بيان الخطاب ، وهي المعتمد عليها في الخطاب .

ويفهم من تمثيله له فيما سبق أن المفعول الثاني معه لا يكون إلا جملة مشتملة على استفهام ، ولهذا كان الراجح تقدير المفعول الثاني في قوله تعالى : ﴿ قال أرأيتك هذا الذي كرمت على لئن أخرتن إلى يوم القيامة لأحتنكن ذريته إلا قليلا ﴾ [3] ، فالتقدير : هذا الذي كرمت على لم كرمته ؟ [4] .

---

(١) معاني القرآن له ١/ ٣٣٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٢ ، واللسان « رأى » .

(٢) معانيه ٢/ ٢٤٦ . (٣) الإسراء : ٦٢ .

(٤) الدر المصون ٧/ ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٢ .

المبحث العاشر : تعقيب ونقد

أولا : ملاحظ على سيبويه في هذا الباب :

١ - يلحظ أن الأفعال التي ذكرها في هذا الباب لا تتفق في عددها مع ما ذكره المتأخرون كابن مالك ومن وافقه .

٢ - أنه استطرد إلى الحديث عن إجراء القول مجرى الظن عند جمهور العرب ، وفي لهجة بني سليم قبل أن يستكمل حديثه عن الإلغاء .

٣ - أنه تكلم في أول الباب عن دخول أفعاله في أحكام الاشتغال ، واستطرد في آخره إلى مسألة من مسائل الاشتغال تحدث فيها عن نصب الاسم مع الاستفهام في النثر والشعر ، والسر في ذلك أن هذا الباب سبقه حديث مستفيض عن الاشتغال في سبعة أبواب (١) ، وأعقبه حديث عنه في ثلاثة أبواب (٢) ، فكانت فكرة الاشتغال تسيطر على ذهنه ، وهو يتكلم في أحكام الباب .

٤ - أنه مع هذا الاستطراد ترك الحديث هنا عن أحكام تتعلق بإعمال أفعال هذا الباب ، وأحكام تتعلق بإلغائها لفظا وتقديرا ، وهي أحكام التعليق ، لكنه استوفى ذلك في مواضع أخرى من الكتاب ، وقد سق إيراد ذلك في « متممات الباب » .

٥ - أن عباراته لم تخل من غموض وإبهام في بعض المواضع بحيث تحتاج إلى روية وإعمال فكر لإدراك ما يقصد إليه ، وقد تحتاج

---

(١) الكتاب ١/ ٨٠ - ١١٨ . (٢) الكتاب ١/ ١٢٧ - ١٥٠ .

أن ترجع إلى ما يفسرها في الكتاب نفسه أو في غيره من مؤلفات من بعده .

٦ ـ أن بعض عباراته مُلبسة حتى إنها أثارت الجدل بين العلماء في فهم المراد منها ، ودعت بعضهم إلى تغليطه ، وبعضهم للدفاع عنه .

٧ ـ أن بعض أمثلته ظاهرها التعارض ، وتحتاج إلى توجيهها بما يدفع ذلك التعارض كما في المثالين : أين تُرى عبد الله قائما ، متى تظن عمرو منطلق .

٨ ـ أنه تجيء في ثنايا حديثه أحكام عامة كقوله : « الحد أن يكون الفعل مبتدأً إذا عمل » [١] ، وقوله : « من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله » [٢] .

٩ ـ أنه تجيء فيه إشارات تدل على أخذه عن السابقين كقوله : « أنشدناه يونس مرفوعا عنهم » [٣] ، وقوله : « وزعم أبو الخطاب ـ وسألته عنه غير مرة ـ أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت » [٤] .

ثانيا : ملاحظ على محقق الكتاب فيه :

مما لا شك فيه أن محقق الكتاب الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله قد خدم الكتاب خدمة ممتازة بتحقيقه له بالصورة التي ظهر عليها ، وأفاد بذلك الجم الغفير من الدارسين والباحثين ، إلا أنه تؤخذ عليه في

---

(١) الكتاب ١ / ١٢٠ . (٢) الكتاب ١ / ١٢٦ .

(٣) الكتاب ١ / ١٢٠ . (٤) الكتاب ١ / ١٢٤ .

هذا الباب ستة أمور :

١ ـ أنه لم يعن بالتنبيه إلى ما يحدث من سيبويه من استطراد ، ولو تم ذلك لأعان الدارس أو القارئ على الفهم السريع والمحكم ، وحبذا لو أضاف إلى ذلك بيان علة الاستطراد ومناسبته .

٢ ـ أنه مع عنايته كثيرا ببيان القراءات القرآنية في الآيات يلحظ عليه عدم اهتمامه بتخريج الآيات ، وبيان ما فيها من شاهد ، وما تحتمله من أوجه إعراب ، ومن شأن ذلك لو حدث أن يعين على فهم نص سيبويه وما يقصد إليه .

٣ ـ أنه أحيانا لا يضبط الشاهد مع كون ضبطه ضروريا لفهم المراد ، ومثال ذلك ما ورد في حاشية (٢) ص ١٢٤ من الجزء الأول حيث أورد الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ تُنْبتُ بالدهن ﴾ على زيادة الباء لتوضيح كونها زائدة في قول سيبويه : « وإن شئت رفعت بما نصبت » ، والاستشهاد به إنما يتم على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي : « تُنْبتُ » بضم التاء وكسر الباء ، لكنه لم يضبط الفعل ولم يذكر القراءة .

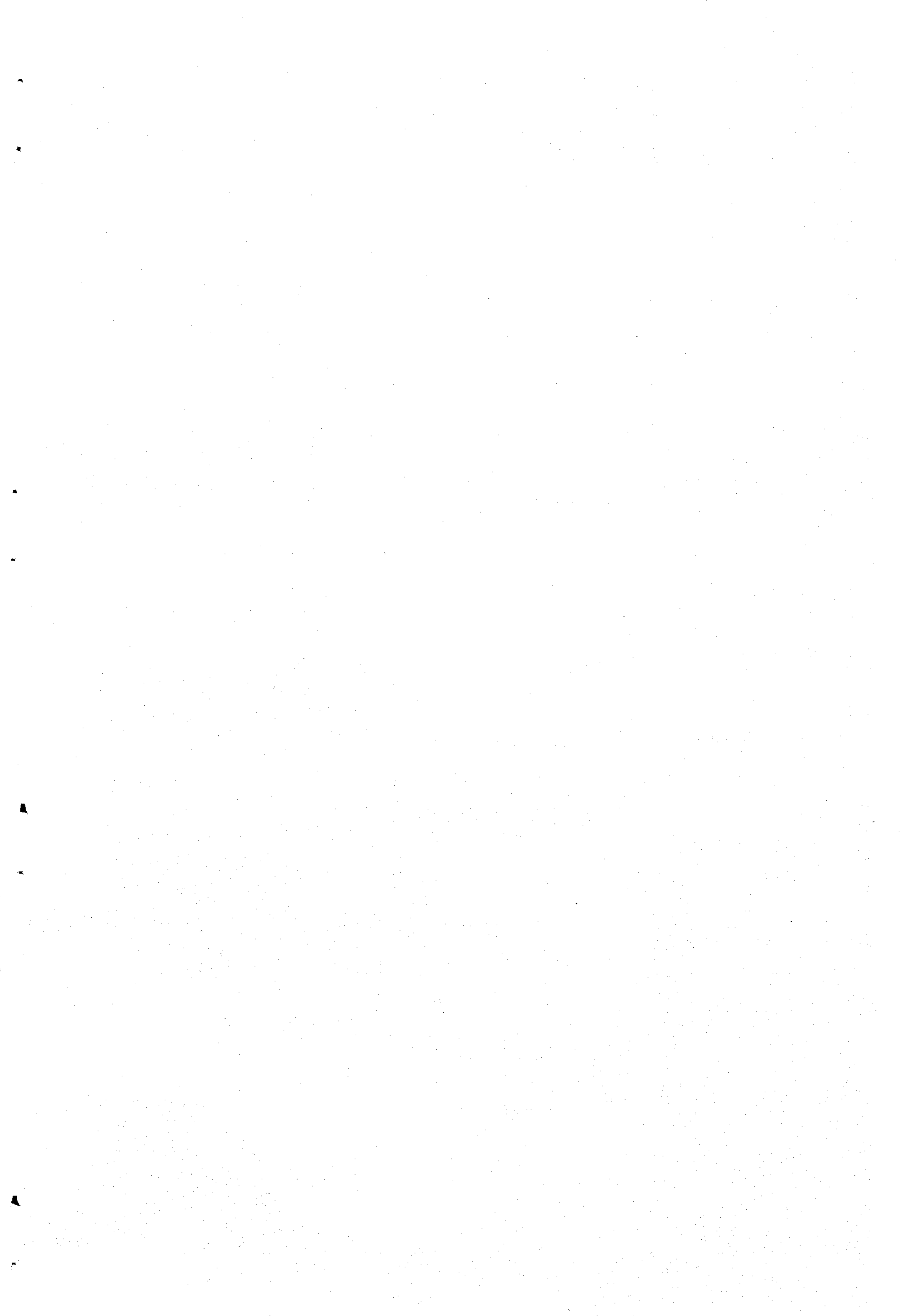
٤ ـ أنه قد يسقط من تعليقه شيء مهم لا يتم الكلام إلا به ، ومثال ذلك ما ورد في حاشية (٢) المذكورة حيث جاء فيها : « يريد أبو عثمان أنك إذا قلت : زيد منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، وإذا قلت : أتقول زيدا منطلقا ، فهو منصوب بالفعل .. » ، وهذه العبارة ناقصة ؛ لأن الحديث في تخريج ما بعد « أتقول » إذا رفع أو نصب ، فصواب العبارة : « يريد أبو عثمان أنك إذا قلت : أتقول : زيد منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء .. » .

٥ ـ أنه قد يترك اللفظ الأنسب لعبارة سيبويه ـ وهو الوارد في النسخة المطبوعة التي أشار إليها بالرمز (ط) وذكر في مقدمته (١/ ٥٨) أنها حظيت بأصح نسخة من كتاب سيبويه ـ ويثبت غيره ، كالذي ورد في توجيه سيبويه لقول القائل : « أأنت تقول زيد منطلق » حيث قال : « فصارت بمنزلة أخواتها وأقرت على الأصل » ، ولفظ « أقرت » من النسخة (ط) وقد أثبت مكانه « صارت » ، ولا شك أن « أقرت » في هذا السياق أنسب من « صارت » .

٦ ـ أنه أخطأ في ضبط « ظنك » في قول سيبويه : « متى زيد ظنَّك ذاهب » فضبطه بالرفع ، والصواب نصبه ؛ لأن هذا المصدر يجيء بدلا من اللفظ بفعله ، قال ابن مالك : « وقد ينوب عن الفعل مصدره منتصبا انتصاب المصدر المؤكد للجمل فيجب إلغاؤه نحو : زيد منطلق ظنَّك ، أو زيد ظنَّك منطلق .. »[١] .

* * *

(١) شرح التسهيل ٢/ ٨٧ .



أهم نتائج البحث

وسأذكرها مرتبة وفق ورودها في البحث :

- ترجيح كون المؤلف إذا صدر الباب باسم الإشارة يشير به إلى متوقع منتظر وقوعه (٧) .

- بيان الأدق في تعريف الفعل عند من قال : « كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان » وهو أن يقال : مقترنا بزمان (٩) .

- ترجيح استبدال كلمة المعنى بالتقدير في قول بعضهم : الإلغاء : ترك العمل لفظا ومعنى ، والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى (١٠) .

- ترجيح مذهب من يرى أن الزعم قول غير صحيح (١٦) .

- التنبيه على خطأ بعض المعاصرين في عد عرف من أخوات ظن عند سيبويه (١٨) .

- الرد على المبرد فيما نسبه إلى سيبويه من مجيء « جعل » بمعنى « ظن » والاستدلال على غلطه في ذلك (٢١) .

- تقوية رد الجمهور ما ذهب إليه السهيلي في ظن وأخواتها من أنها تدخل في باب أعطى (٢٤) .

- الرد على ابن ولاد في تفسيره عبارة لسيبويه (٣٠) .

- بيان مذهب سيبويه في مسألة إلغاء الفعل المتصدر ، وذكر الأدلة الدالة على ذلك ، والرد على ابن ولاد فيما نسبه إلى سيبويه في تلك المسألة (٣٠ : ٣٢) .

- ترجيح القول بجواز إلغاء الفعل المتصدر على ضعف (٣٦) .

- بيان مذهب سيبويه في تقدم الحال على عاملها المتصرف (٣٧) .

- ترجيح مذهب من أجازوا أن يعمل القول في مفرد لا يؤدي معنى جملة ، وتقوية مذهبهم من كلام سيبويه (٤٤) .

- إضافة تفسير آخر لعبارة لسيبويه اختلف حولها العلماء (٥٣) .

- بيان أن سيبويه قد يعبر عن الممتنع بأنه قبيح أو ضعيف ، والاستدلال على ذلك بكلامه (٥٧) ، (٦٠) .

- بيان أنه قد يعبر باسم التفضيل مريدا به ثبوت الوصف دون نظر إلى تفضيل (٥٦) ، (٦٢) .

- تحرير مذهبه في سد « أن » ومعموليها مسد مفعولي « ظن » وأخواتها خلافا لما تناقله النحويون (٦٨) ، (٦٩) .

- ترجيح ما ذهب إليه الجرجاني في تفسيره لمذهب سيبويه حول حذف المفعولين اقتصارا (٨٥) ، (٨٦) .

- بيان أن سيبويه ذكر موضعين لإلغاء أفعال هذا الباب وجوبا ، وأن من جعلهما من باب التعليق مخطئ (٨٩) ، (٩٠) .

- بيان ملاحظ على سيبويه ومحقق الكتاب في هذا الباب .

تم البحث بعون الله وتوفيقه ،،

* * *

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، ت. د. مصطفى النماس ، ط. أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ، ت. د. عبد الله بركاتي ، د. محسن العمري ، ط. أم القرى الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، ت. محمد بهجة البيطار ، ط. المجمع العلمي العربي - دمشق .

- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ط. مكتبة طيبة بالمدينة المنورة .

- أمالي ابن الشجري ، ت. د. محمود طناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- الانتصار لسيبويه على المبرد ، لابن ولاد ، ت. د. زهير عبد المحسن ، ط. أولى ، مؤسسة الرسالة .

- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، ت. محمد محيي الدين ، ط. المكتبة التجارية .

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، ت. د. حسن فرهود ، ط. أولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- البحر المحيط لأبي حيان ، ط. دار الفكر ، الثانية ١٩٨٣م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، ت. د. عياد الثبيتي ، ط. دار الغرب الإسلامي ١٩٨٦م .

- التبصرة والتذكرة للصيمري ، ت. د. فتحي علي الدين ، الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ، ت. د. حسن هنداوي ط. دار القلم ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- تسهيل الفوائد لابن مالك ، ت. محمد كامل بركات ، ط. دار الكاتب العربي ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، ط. الحلبي بالقاهرة .

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، ت. د. محمد المفدى ، ط. أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، ت. د. عبد الرحمن سليمان ، ط الكليات الأزهرية .

- الجامع الصغير لابن هشام ، ت. د. أحمد الهرميل ، ط. الخانجي ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ط. مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة .

- حاشية الشمني على مغني اللبيب ، ط. المطبعة البهية بمصر .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ، ط. دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

- حاشية يس على التصريح ، ط. الحلبي بالقاهرة .

- حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة ، ت. سعيد الأفغاني ، ط. مؤسسة الرسالة - الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، ت. بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، ط. دار المأمون للتراث - الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- الدر المصون للسمين الحلبي ، ت. د. أحمد الخراط ، ط. دار القلم بدمشق - الأولى .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، ط. الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨م .

- ديوان الهذليين ، ط. دار الكتاب ١٩٥٠م .

- الرائد لجبران مسعود ، ط. دار العلم للملايين - الثالثة ١٩٧٨م .

- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، ت.د. محمد علي سلطاني ، ط. دار المأمون للتراث ١٩٧٩م .

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، ط. دار السرور بلبنان .

- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ، ت. د. علي الشوملي ، ط. أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شرح الأنموذج في النحو للأردبيلي ، ت. د. حسني يوسف ، ط. مكتبة الآداب بالقاهرة .

- شرح التسهيل لابن مالك ، ت. د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، ط. هجر - الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ت. د. صاحب أبو جناح ، ط. بغداد .

- شرح حماسة أبي تمام للأعلم ، ت. د. على حمودان ، ط. أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، ت. أحمد أمين وعبد السلام هارون ، ط. دار الجيل - الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

- شرح شذور الذهب لابن هشام ، تعليق عبد الغني الدقر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- شرح عمدة الحافظ لابن مالك ، ت. عدنان الدوري ، ط. بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- شرح قطر الندى لابن هشام ، ت. محمد محيي الدين ، ط. دار الفكر .

- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، ط. دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، ت. د. عبد المنعم هريدي ، ط. أم القرى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ت. د. رمضان عبد التواب وآخرين ، ط. الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٦م .

- شرح اللمحة البدرية لابن هشام ، ت. د. هادي نهر ، ط. بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- شرح المفصل لابن يعيش ، ط. عالم الكتب ـ بيروت ، ومكتبة المتنبي ـ القاهرة .

- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ت. د. تركي العتيبي ، ط. مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ، ت. د. جمال مخيمر ، ط. مكتبة نزار الباز ـ الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، ت. د. عبد الله بركاتي ، ط. أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- الفرائد الجديدة للسيوطي ، ت.الشيخ عبد الكريم المدرس ، ط.العراق.

- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ، ط. دار الكتب العلمية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ، ت. د. محمد حسن النمر ، د. فؤاد علي مخيمر - الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

- الفصول الخمسون لابن معطي ، ت. د. محمود الطناحي ، ط. عيسى الحلبي .

- فهارس كتاب سيبويه للشيخ محمد عضيمة ، ط. مطبعة السعادة - الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- القاموس المحيط للفيروزابادي ، ط. دار الجيل - بيروت .

- الكتاب لسيبويه ، ت. عبد السلام هارون ، ط. دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م .

- كشف المشكل للحيدرة اليمني ، ت. هادي عطية مطر - العراق ١٩٨٤م .

- الكليات لأبي البقاء الكفوي ، ط. مؤسسة الرسالة - الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، ت. غازي طليمات ، ط. دار الفكر - الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

- لسان العرب لابن منظور ، ط. دار المعارف بالقاهرة .

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، ت. د. محمد كامل بركات ، ط. دار الفكر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- معاني القرآن للفراء ، ت. أحمد نجاتي ومحمد علي النجار ، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م .

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ت. د. عبد الجليل شلبي ، ط. عالم الكتب - الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- المعجم الوسيط لجماعة من علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط. ١٩٦٠م .

- مغني اللبيب لابن هشام ، ت. د. مازن المبارك وآخرين ، ط. دار الفكر - الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، ط. دار المعرفة - بيروت .

- المقتصد شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، ت. د. كاظم بحر المرجان ، ط. العراق ١٩٨٢م .

- المقتضب للمبرد ، ت. الشيخ محمد عضيمة ، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ .

- الملخص لابن أبي الربيع ، ت. د. علي سلطان الحكمي ، ط. أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري ، ت. د. حاتم الضامن ، ط. مؤسسة الرسالة - الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني ، ط. دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

- الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم ، ت. د. عمر الكبيسي ، ط. أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

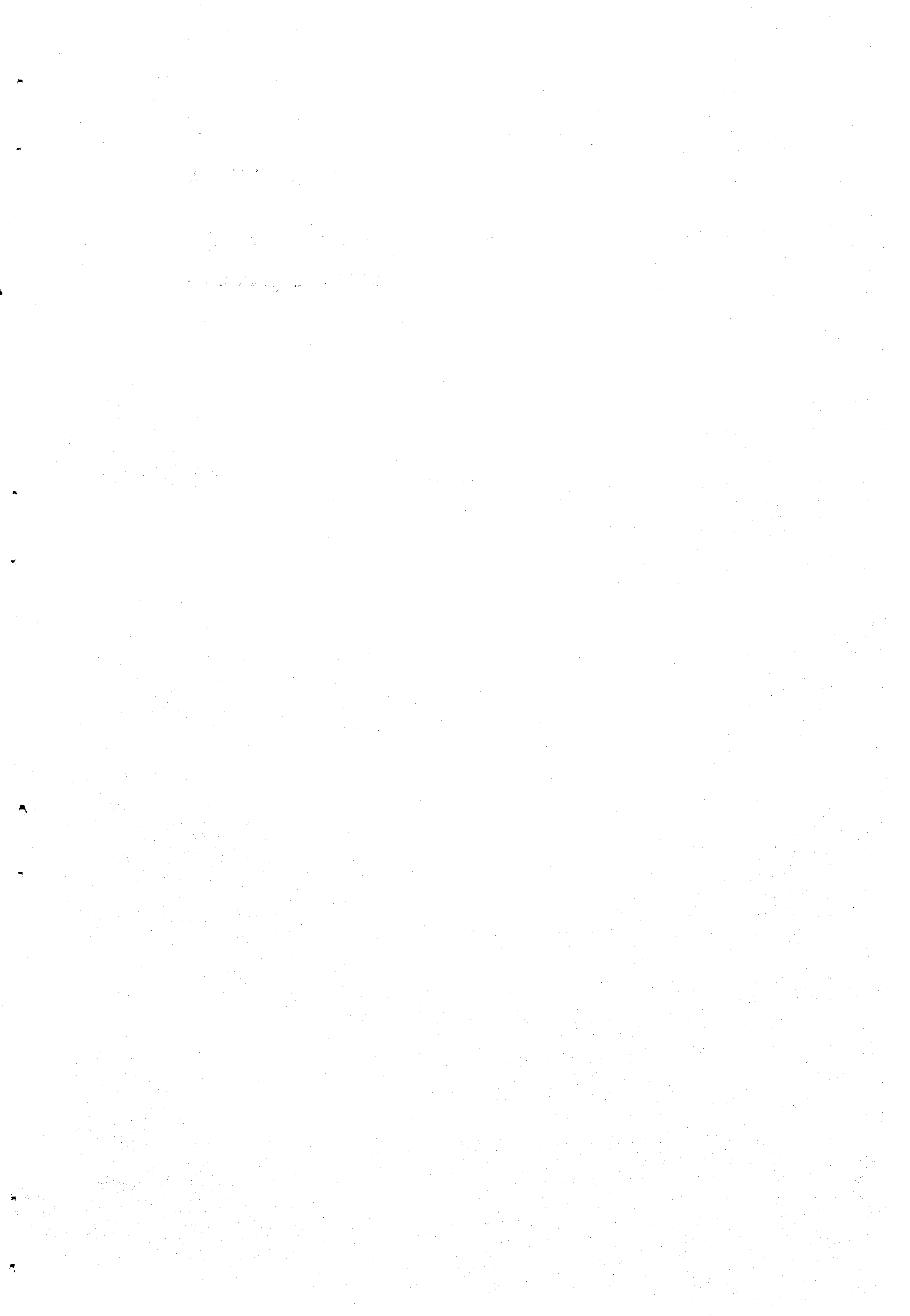
- النحو الوافي لعباس حسن ، ط. دار المعارف ١٩٧٥م .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ، ت. د. زهير سلطان ، ط. الكويت - الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- النواسخ في كتاب سيبويه لحسام سعيد النعيمي ، ط. دار الرسالة - بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- همع الهوامع للسيوطي ، ت. د. عبد العال سالم ، ط. دار البحوث العلمية بالكويت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

* * *



فهرس الموضوعات

* * *

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٨/٩٧٠٥

I.S.B.N
977 - 19 - 6495 - X



للكمبيوتر . الطباعة . التصوير

ت : ٥٢٣٧٢٤٩ / ٥٢٣٧٢٥٠ / ٥٩٠٩٠٥٠ القاهرة